الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة مُحَّد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية

من إعداد:

- بن يمينة نعيمة
- زغبة ياسمين

تحت إشراف:

د/ نوي نبيلة

السنة الجامعية : 2019-2020

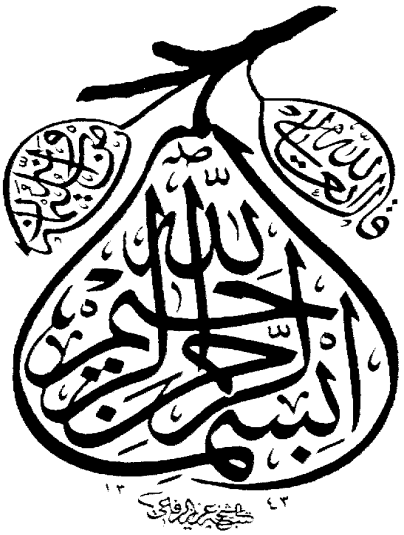

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

أحمدك يا رب حمدا كثيرا طيبا يليق بجلال وجهك الكريم وعظيم سلطانك

وأشهد أن مُحَمَّدا عبد الله ورسوله، صلوات الله وسلامه عليك يا سيدي يا رسول الله

نتقدم بجزيل شكرنا وخالص عرفاننا إلى كل من قدم العون لنا وبداية نتقدم بشكرنا لأستاذتنا ومشرفتنا الأستاذة/ نوي نبيلة

التي أشرفت على هذا البحث ولم تبخل علينا في تقديم النصح والتوجيه والإرشاد

وإلى كل من ساعدنا في إتمام هذا البحث من قريب أو بعيد

إلى كل الأساتذة الذين استفدنا من توجيهاتهم في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

إلى كل من أرشدونا وساندونا

نطلب من الله ثبات أجرهم

.

ياسمين . نعيمة

إهداء

بكل حب وخضوع أهدي قطاف وثمرة عملي هذا

إلى الذين كللهما الله بالهيبة والوقار.....إلى من علماني العطاء بدون انتظار

إلى من أحمل دمهما بكل افتخار.....إلى من كان دعاؤهما سر نجاحي

إلى من ألبساني خصال العفة والشجاعة والكرامة

أبي وأمي أطال الله في عمرهما

إلى جدتي حفظها الله ورعاها

إلى أخواتي وإخوتي

إلى الكتاكيت (وائل، آلاء، وسيم)

إلى جميع أفراد العائلة والأصدقاء

إلى الذين أناروا بصيرتي بنور العلم ....أساتذتي الأعزاء من الطور الابتدائي إلى غاية الآن

إلى كل أساتذتي بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

وأخص بالذكر (نوي نبيلة، فروش عيسى، بلحوت عبد المجيد)

إلى الذين تقاسموا مع مشواري الدراسي زملائي وزميلاتي

ابن امينة نعيمة

إهداء

ربي نحمدك حمدا يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك إنّه لا يسعني في هذا المقام إلّا أن أهدي ثمرة جهدي:

إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها التي غمرتني بعطفها وأنارت لي درب حياتي بحبها نبع الحنان: أمي العزيزة حفظها الله وأطال في عمرها.

إلى الذي رباني على الفضيلة والأخلاق وشملني بالعطف والحنان وتحمل عبء الحياة حتى لا أحس بالحرمان: أبي العزيز حفظه الله وأطال الله في عمره.

إلى كل عائلتي صغيرها وكبيرها

إلى كل من علمني حرفا في حياتي معلمي وأساتذتي

إلى زملائي وزميلاتي في الدراسة

إلى كل من وسعه صدري ولم تسعه كلماتي.

رغبة ياسمين

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

إهداء

فهرس المحتويات

مــقدمة: .....أ–د

الفصل الأول: الإطار النظري للمخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية

تمهيد: **6**

المبحث الأول: أساسيات حول البنوك الإسلامية: **7**

المطلب الأول: مفهوم البنوك الإسلامية وأنواعها: 7

1.1. مفهوم البنوك الإسلامية:.....7

2.1. أنواع البنوك الإسلامية: 8

أولا: من حيث النطاق الجغرافي: 8

ثانيا: من حيث المنظور الوظيفي:.....9

ثالثا: من حيث الملكية: 10

المطلب الثاني: خصائص البنوك الإسلامية وأهدافها: 10

1.2. خصائص البنوك الإسلامية:.....10

2.2. أهداف البنوك الإسلامية: 12

أولا: الأهداف التنموية: 12

ثانيا: الأهداف الاستثمارية: 12

ثالثا: الأهداف الاجتماعية: 13

المطلب الثالث : وظائف ومصادر الأموال وصيغ التمويل في البنوك الإسلامية:.....13

1.3. وظائف البنوك الإسلامية: 13

مصادر الأموال في المصارف الإسلامية: 15

أولا: المصادر الداخلية:.....16

ثانيا: المصادر الخارجية: 16

الصيغ التمويلية في البنوك الإسلامية:.....17

أولا: الصيغ القائمة على مبدأ المشاركة: 17
ثانيا: الصيغ القائمة على مبدأ فقه البيوع: 18
ثالثا: الصيغ القائمة على مبدأ فقه الإجارة: 19
المطلب الرابع: نشأة البنوك الإسلامية وتطورها: 21
المطلب الخامس: الصيرفة الإسلامية في الجزائر: 26
1.5. نشأة الصيرفة الإسلامية في الجزائر: 26
2.5. البنوك الإسلامية في الجزائر: 27
المبحث الثاني: أساسيات حول المخاطر الائتمانية: 30
المطلب الأول: ماهية المخاطر الائتمانية: 30
1.1. مفهوم المخاطر الائتمانية وأنواعها: 30
أولا: تعريف المخاطر الائتمانية: 30
ثانيا: أنواع المخاطر الائتمانية: نذكر منها: 32
المطلب الثاني: المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية ومخاطر التمويل الإسلامي: ... 32
1.2. تعريف المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية: 32
2.2. مخاطر التمويل الإسلامي: 33
المبحث الثالث: قياس وتحليل المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية وطرق إدارة هذه المخاطر: 37
المطلب الأول: قياس المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية: 37
المطلب الثاني: تحليل المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية: 38
1.2. الطرق التقليدية النوعية لتحليل مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية: 39
2.2. الطرق التقليدية الكمية لتحليل مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية: 41
أولا: التحليل المالي (النسب المالية): 41
ثانيا: الأنظمة الخبيرة: 46
ثالثا: نموذج Alman et Mc Gough 1974: 46
3.2. الطرق الحديثة لتحليل المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية: 48
أولا: النموذج المعياري أو النمطي: 48

ثانيا: نموذج التقييم الداخلي الأساسي والمتقدم: 50
ثالثا: التقييم باستخدام العائد المعدل وفق المخاطر على رأس المال RAROC:.....52
المطلب الثالث: طرق إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية: 53
خلاصة الفصل الأول:.....56
خاتمة:.....**58**
قائمة المصادر والمراجع.....**61**

قائمة الجداول		
الرقم	العنوان	**الصفحة**
01	نسب صيغ التمويل في البنوك الإسلامية في العالم (2016-2019)	**19**
02	تطور عدد البنوك الإسلامية في العالم (1963-2019)	**22**
03	متغيرات نموذج التحليل المميز Zscore	**47**
04	أوزان ترجيح الأصول بالمخاطر وفقا للأسلوب المعياري	**48**
05	تصنيف المدخلات وفقا للمنهج الداخلي الأساسي والمتقدم	**51**

قائمة الأشكال		
الرقم	العنوان	**الصفحة**
01	نسب صيغ التمويل في البنوك الإسلامية (2016-2019)	**20**
02	عدد البنوك الإسلامية في العالم بين 1963- 2019	**23**
03	توزيع قطاعات الصناعة المالية الإسلامية لعام 2019	**25**
04	نسبة البنوك الإسلامية إلى مجموع البنوك في الجزائر لسنة 2018	**29**

مقدمة

مــقدمة:

شهدت الصناعة البنكية تقدما كبيرا في ظل التطورات التكنولوجية في مجال الاتصال وعولمة الاقتصاد وتحرير الأسواق المالية، حيث حققت البنوك الإسلامية خلال السنوات الماضية نجاحا كبيرا ونموا مميزا، وسجلت حضورا قويا في أوساط القطاع البنكي. وتلعب البنوك الإسلامية دور الوساطة المالية حيث تربط بين أصحاب الفوائض وأصحاب العجز في الموارد المالية، ويرتكز نشاطها القائم على قواعد نظام المشاركة المستمدة من ضوابط المعاملات المالية في الشريعة الإسلامية ولا تتعامل بالفائدة أخذا ولا عطاء.

على الرغم من نمو وتطور البنوك وتوسع خدماتها من جهة وظهور التحديات الجديدة وظروف المنافسة التي تواجهها حاليا من جهة أخرى، استوجب عليها العمل على تحسين خدماتها باستعمال أساليب ووسائل تتماشى مع متطلبات هذا العصر، وفي ظل هذه الظروف لا يمكن لأي بنك أن يستمر في أعماله إذا لم يتعرض لبعض القروض المحفوفة بالمخاطر والعديد من المشكلات والتحديات المتعلقة بهذه المخاطر، سواء كان يتعلق بالصيغ الإسلامية أو بمخاطر تتماثل فيها مع البنوك التقليدية وبوجه خاص مخاطر الائتمان، حيث تعتبر هذه الأخيرة من أهم المواضيع التي يهتم بها المسيرون في البنوك لما تسبب لها من عواقب مالية.

مع ازدياد المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها البنوك الإسلامية وتنوعها وتعقدها، كان لزاما عليها أن تولي اهتماما كبيرا لهذا الجانب، من خلال البحث عن السبل والأنظمة والوسائل الكفيلة للتخلص أو التقليل منها من خلال إدارة هذه المخاطر، والتي تمنحها القدرة على تسيير وإدارة أنشطتها الائتمانية ضمن مجال مخاطرة مسموح به، وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذه الدراسة.

إشكالية الدراسة:

انطلاقا مما سبق نطرح الإشكالية التالية:

كيف تتم إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية؟

ويمكن أيضا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما أهم المخاطر التي تواجهها البنوك الإسلامية؟
- ما هي الأساليب التي تستخدمها البنوك الإسلامية لقياس وإدارة المخاطر الائتمانية؟

وللإجابة على إشكالية الدراسة اعتمدنا على جملة من الفرضيات:

- تواجه البنوك الإسلامية مخاطر خاصة مرتبطة بمختلف صيغ التمويل الإسلامي؛
- تستخدم البنوك الإسلامية أساليب كمية ونوعية واضحة وملائمة لقياس المخاطر؛
- تستخدم البنوك الإسلامية أساليب حديثة في إدارة المخاطر؛

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- تسليط الضوء على المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية عند ممارسة نشاطها؛
- التعرف على أساليب قياس هذه المخاطر؛
- التعرف على آليات إدارة المخاطر ا في البنوك الإسلامية.

أهمية الدراسة:

يعتبر موضوع إدارة المخاطر الائتمانية من أهم المواضيع المحفزة على البحث، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية حيث شغل الكثير من الباحثين والخبراء.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب ومبررات جعلتنا نختار هذا الموضوع، يمكن توضيحها فيما يلي:

- **دوافع ذاتية:**

- توافق الموضوع مع طبيعة التخصص الأكاديمي؛
- الميول الشخصي لهذه المواضيع والرغبة في التخصص ضمن هذا المجال.

- **دوافع تتعلق بالموضوع:**

- حداثة موضوع إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية في الوقت الراهن وتزايد أهمية البحث حوله في معظم بلدان العالم وفي المؤتمرات الدولية والملتقيات.
- المساهمة في إضافة دراسة في هذا المجال لإثراء البحث العلمي.

الدراسات السابقة:

تمت معالجة دراسات عديدة تهتم بالمخاطر وإدارتها في دراسات وأبحاث سابقة والدراسات الأقرب لموضوع البحث هي:

- حفيان جهاد، **إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية –دراسة استبيانيه في مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة خلال سنة 2012**–، مذكرة ماستر في العلوم المالية، تخصص: مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011–2012. تركز هذه الدراسة اهتمامها على كيفية إدارة مخاطر الائتمان المصرفي والتحكم فيها، وإلقاء الضوء على موضوع إدارة المخاطر من خلال عرض لأهم مفاهيم المخاطر التي تواجه العمل المصرفي ثم تستعرض الدور الأساسي لإدارة المخاطر الائتمانية وأهميتها بالنسبة للبنوك، وتقوم بطرح المبادئ الأساسية لإدارة المخاطر الائتمانية والتي تنطوي عليها الإجراءات الواجب اتخاذها من قبل البنوك لتفعيل سياساتها الجديدة في إدارة المخاطر.

- حاكمي نجيب، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية تخصص: مالية دولية، جامعة وهران، 2013–2014. تتجلى أهمية هذا البحث إلى تحليل المخاطر التي تواجه الصناعة المصرفية الإسلامية بالتعرف عليها ومحاولة فحص أسبابها ومصادرها وإمكانية تجنبها أو تفاديها أو التأقلم معها أو نقلها أو تجزئتها وتوزيعها بين مختلف المساهمين، ومحاولة توضيح خصائصها التي تعكس مبادئها وعن ما تتم به من غايات وأهداف منشودة والمستوحاة من رسالتها ورؤيتها وفلسفتها في العمل.

- يحياوي وفاء، **إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية –تجربة بنك البركة الجزائري**–، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص: علوم التسيير، جامعة البليدة2،

2016-2017. تستهدف الدراسة التعرف على المخاطر الائتمانية التي تواجه المصارف الإسلامية والاختلاف بينها وبين المصارف التقليدية، كما تستهدف التعرف على مجموعة الأساليب التي يمكن للمصارف الإسلامية استعمالها لإدارة مخاطرها الائتمانية.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والذي نعتبره مناسب لطبيعة الموضوع.

صعوبات البحث:

لا يخلو انجاز أي بحث من مواجهة صعوبات أو مصادفة عقبات، ولا يختلف الأمر بالنسبة لهذا البحث، ولعل أهمها:

- عدم التمكن من إجراء الدراسة الميدانية بسبب جائحة كورونا، الأمر الذي جعل دراستنا تقتصر على الجانب النظري.

هيكل الدراسة:

تضمنت الدراسة فصلا واحدا نظريا، خصص لتقديم مفاهيم حول إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية واحتوى على ثلاث مباحث:

- الأول يعرض أساسيات حول البنوك الإسلامية.
- الثاني يتطرق إلى أساسيات حول المخاطر الائتمانية.
- الثالث يعالج قياس وتحليل المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية وطرق إدارة هذه المخاطر.

وقد جاء الفصل الأول مسبوقا بمقدمة تشتمل على مختلف الأبعاد الأساسية للموضوع وإشكاليته، وتعقبته خاتمة متضمنة نتائج البحث وجملة من التوصيات المستمدة من النتائج المتوصل إليها.

الفصل الأول

الإطار النظري للمخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية

المبحث الأول: أساسيات حول البنوك الإسلامية

المبحث الثاني: أساسيات حول المخاطر الائتمانية

المبحث الثالث: قياس وتحليل المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية وطرق إدارة هذه المخاطر

تمهيد:

تعتبر البنوك الإسلامية أحد أهم المؤسسات المالية، حيث تلعب دورا اقتصاديا واجتماعيا متميزا من خلال ممارستها للأعمال البنكية والخدمات الاستثمارية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، وتمكنت من اختراق أسوار النشاط البنكي التقليدي، واستطاعت أن توفر أدوات تمويلية واستثمارية مختلفة، وتناسب كل الأنشطة التجارية والصناعية والزراعية والخدمية وغيرها.

ويعتبر الائتمان من أهم الموارد الأساسية التي تعتمد عليها البنوك الإسلامية، ولكن منح هذا الائتمان يصاحبه مخاطر عديدة، لذلك وضعت هذه البنوك نظاما خاصا لإدارة المخاطر الائتمانية والتي تتكفل بتحديد وقياس وضبط هذه المخاطر التي تتعرض لها.

وانطلاقا مما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: أساسيات حول البنوك الإسلامية.

المبحث الثاني: أساسيات حول المخاطر الائتمانية.

المبحث الثالث: قياس وتحليل المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية وطرق إدارة هذه المخاطر.

المبحث الأول: أساسيات حول البنوك الإسلامية:

جاءت البنوك الإسلامية تلبية لرغبة المجتمعات الإسلامية في إيجاد صيغة للتعامل البنكي عن شبهة الربا وبدون استخدام سعر الفائدة، حيث أصبحت البنوك الإسلامية في ظل متطلبات العصر ضرورة اقتصادية لكل مجتمع يرفض التعامل بالفائدة، حيث يتضمن هذا المبحث الإحاطة بالبنوك الإسلامية من خلال مفهومها وأنواعها، وعرض خصائصها وأهم أهدافها، وكذلك عرض وظائفها، وفي الأخير عرض أهم مصادر أموالها.

المطلب الأول: مفهوم البنوك الإسلامية وأنواعها:

1.1. مفهوم البنوك الإسلامية:

تعددت التعاريف الخاصة بالبنوك الإسلامية ونذكر أهمها:

التعريف1: عرفتها اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية كالأتي: "يقصد بالبنوك الإسلامية في هذا النظام تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء.[1]

التعريف2: مؤسسة مالية استثمارية ذات رسالة تنموية، إنسانية واجتماعية، تستهدف تجميع الأموال وتحقيق الاستخدام الأمثل لموارده، بموجب قواعد وأحكام الشريعة لبناء مجتمع التكافل بين الأفراد، بالدعوة إلى أداء الزكاة وجمعها وإنفاقها في مصارفها الشرعية.[2]

التعريف3: يعرف على انه واسطة مالية تقوم بتجميع المدخرات وتحريكها، نظير حصة من الربح في قنوات المشاركة للاستثمار بأسلوب محرر من سعر الفائدة عن طريق أساليب

[1]– عائشة الشرقاوي المالقي، **البنوك الإسلامية –التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق–**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، الطبعة الأولى، 2000، ص26.

[2]– عبد الله خبابة، الاقتصاد المصرفي: البنوك الإلكترونية والبنوك التجارية والسياسية النقدية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص146.

المضاربة، المشاركة والمتاجرة والاستثمار المباشر، وتقديم كافة الخدمات المصرفية في إطار من الصيغ الشرعية نظير اجر، بما يضمن القسط والتنمية والاستقرار.[1]

ومن خلال التعاريف السابقة نرى بأن البنوك الإسلامية تعرف وفق الآتي:

مؤسسة مالية مصرفية تستمد مقومات وجودها من مبادئ الاقتصاد الإسلامي، حيث تقوم بتجميع الأموال واستثمارها والقيام بالخدمات المصرفية في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، طبقا لأسلوب الوساطة المالية القائم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، تعد قاعدة المشاركة القاعدة الرئيسية التي يعتمد عليها البنك في تعامله مع عملائه، حيث أخرج العميل من دائرة المديونية إلى دائرة المشاركة.

2.1. أنواع البنوك الإسلامية:

على الرغم من أن البنك الإسلامي هو نوع في حد ذاته إلا أن امتداد نشاطه وتشعبه وازدياد حجم معاملاته، أدى إلى ضرورة تخصصه وظهور بنوك إسلامية متخصصة يمكن تقسيمها وفق الأتي:

أولا: من حيث النطاق الجغرافي: تصنف إلى:[2]

1. **بنوك إسلامية محلية النشاط:** تعود ملكيتها لدولة واحدة، والتي يقتصر نشاطها على الدولة التي تحمل جنسيتها، ولا يمتد عملها إلى خارج هذا النطاق الجغرافي.

2. **بنوك إسلامية دولية النشاط:** التي يمتد نشاطها إلى خارج النطاق المحلي، ولها عدة أشكال:

الشكل الأول: إقامة علاقات مع البنوك الأخرى لإيجاد شبكة مراسلين يتم تنفيذ النشاطات البنكية الدولية عن طريقها، كالصرف والإعتمادات المستندية وخطابات الضمان الخارجية.

---

[1]– قادري محمد الطاهر، جعيد البشير، كاكي عبد الكريم، **المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول**، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2014، ص27.

[2]– عريس مختار، **صيغ التمويل الإسلامية في الجزائر حالة النظام المصرفي الجزائري**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، رقم N°04/2017، ص8.

الشكل الثاني: إقامة مكاتب تمثيل خارجية في الدول المراد تقوية العلاقة معها، وذلك لدراسة السوق، وجمع المعلومات وحل المشاكل بين البنك ومراسليه، والتمهيد لإنشاء فرع في الدولة للبنك الإسلامي.

الشكل الثالث: فتح فروع للبنك بالدول الخارجية لممارسة نشاطاته البنكية، وإيجاد ثقل دولي له وتوزيع مخاطر النشاط على أكبر مساحة جغرافية واكبر عدد من العملاء.

الشكل الرابع: إقامة شراكة مع بنوك أخرى في الخارج، أو إنشاء بنوك مملوكة له بالكامل.

ثانيا: من حيث المنظور الوظيفي:

بالرغم من أن البنوك الإسلامية لها وظائف متعددة إلا أن بعضها يغلب عليه طابع مميز يمكن تصنيفها وفقا له إلى:[1]

1. **بنوك تنموية دولية بالدرجة الأولى:** وتهدف البنوك إلى تنمية الاقتصاد القومي في الدولة، وذلك عن طريق الشروع في تنمية الاستثمار في مشروعات البيئة الأساسية اقتصاديا واجتماعيا، وكذلك تقوم بمنح القروض الحسنة لتمويل البرامج والمشروعات الإنتاجية.

2. **بنوك اجتماعية بالدرجة الأولى:** وهذه البنوك تركز على الناحية الاجتماعية التي يمثل غرضها الأساسي في المساهمة في توسيع قاعدة التكافل الاجتماعي بين الأفراد، عن طريق منح القروض الحسنة، وتقديم الإعانات والمساعدات وتلقي الزكاة وإنفاقها في مصارفها الشرعية.

3. **بنوك تمويلية استثمارية بالدرجة الأولى:** وهي البنوك التي تنشأ أصلا لتكوين مؤسسات مالية استثمارية مع قيامها ببعض الخدمات المصرفية المعتادة.

4. بنوك متعددة الأغراض: وهي البنوك الإسلامية التي تقوم بمختلف الأعمال المصرفية والتجارية والاستثمارية والمساهمة في مشروعات التصنيع والعمران.

[1]- أحمد محمد المصري، **إدارة البنوك التجارية والإسلامية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006، ص61-62.

ثالثا: من حيث الملكية:

تنقسم المصارف من حيث ملكيتها إلى:[1]

1. مصارف إسلامية مملوكة للدولة بالكامل.
2. مصارف إسلامية حكومية لأكثر من دولة إسلامية.
3. مصارف إسلامية غير حكومية مملوكة للأفراد.

المطلب الثاني: خصائص البنوك الإسلامية وأهدافها:

1.2. خصائص البنوك الإسلامية:

للبنوك الإسلامية خصائص متنوعة وتتمثل في:

استبعاد التعامل بالربا: إذ تنص جميع الأنظمة الداخلية وعقود تأسيس المؤسسات المالية الإسلامية ذات النشأة الإسلامية على تجنب الربا بكل صوره وأشكاله أو بما يؤدي إليه، وتعد هذه الميزة الرئيسية التي تجمع عليها كل المؤسسات المالية، وبدونها تصبح المؤسسة المالية الإسلامية مثل أي مؤسسة مالية تقليدية أخرى،[2] فأنذر الله عز وجل بمحق الربا بقوله تعالى: "**يمحق الله الربا ويربي الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم**"[3].

توجيه الجهود نحو التنمية عن طريق الاستثمارات: فالبنك لا يقر التعامل بالفائدة ولكنه في ذات الوقت يحتاج لتغطية نفقاته وكذلك تحقيق الربح، لذا فقد يتمثل السبيل إلى ذلك في أمرين هما:

أ. **الاستثمار المباشر:** أي قيام البنك بذاته بتوظيف الأموال في مشروعات تجارية، صناعية وزراعية تدر عليه عائدا.

---

[1]– سوسن غربي، أساليب إدارة صيغ التمويل في البنوك الإسلامية (دراسة حالة بوكالة بنك البركة باتنة)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، 2013–2014، ص5.

[2]– إبراهيم عبد اللطيف إبراهيم العبيدي، **المصرفية الإسلامية مفاهيمها وخصائصها وتطبيقاتها**، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، الطبعة الأولى، 2015، ص17–18.

[3]– سورة البقرة، الآية 276.

ب. الاستثمار بالمشاركة: أي مساهمة البنك في رأسمال المشروع الإنتاجي وهو ما يترتب عليه أن البنك يصبح شريكا في ملكية المشروع وفي إدارته، والإشراف عليه، وبالتالي في الربح والخسارة، ويتم ذلك بالنسب التي يتفق عليها بين الشركاء.

ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية: إذ يعتبر البنك أن التنمية الاجتماعية تعتبر أساسا لا تؤتي التنمية الاقتصادية ثمارها إلا بمراعاتها.[1]

المساعدة في محاربة كنز المال وإحياء نظام الزكاة: المصرف الإسلامي يعتبر المنقذ والأمل لكثير من الناس في استثمارات أموالهم المعطلة، ويفسح المجال أمام الكثير في إخراج الزكاة من عوائد وأرباح أموالهم بعد أن كانت معطلة، لذلك أقامت المصارف الإسلامية صندوقا خاصا للزكاة، تجمع فيه الزكاة وتقوم بصرفها في مصارفها المعروفة.

تيسير وتنشيط حركة التبادل التجاري بين الدول الإسلامية: وذلك من خلال تعاون هذه المصارف وتبادل الخبرات فيما بينها، وتقديم كل منها ما يستطيع تقديمه للآخر، شأنها في ذلك شأن المصارف الربوية التي تسود العالم اليوم، وهي بذلك تجعل الحركة التجارية بين الشعوب الإسلامية تسير نحو التقدم والازدهار.[2]

القضاء على الاحتكار الذي تفرضه بعض المؤسسات الاستثمارية: تساهم المصارف الإسلامية بالقضاء على الاحتكار الذي تفرضه بعض الشركات المساهمة على أسهمها، حيث تقوم باحتكار أسهمها، وتقوم بإصدار سندات تمكنها من الحصول على رأس مال جديد، وبقاء الشركة محصورة في يد عدد قليل من المساهمين فقط.[3]

---

[1]- سمير حسون، **الاقتصاد السياسي في النقود والبنوك**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2004، ص157- 158.

[2]- أحمد صبحي العيادي، **إدارة العمليات المصرفية**، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص60- 61.

[3]- خلوفي عبد الكريم، **محددات تمويل الاستثمار في البنوك الإسلامية دراسة حالة بنك البركة الجزائري-وكالة البليدة-**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة-، 2014- 2015، ص10.

2.2. أهداف البنوك الإسلامية:

تقوم البنوك الإسلامية كغيرها من البنوك الأخرى بتحقيق أهداف معينة والتي يمكن حصرها فيما يلي:

أولا: الأهداف التنموية:

البنوك الإسلامية تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تتماشى معاملاتها البنكية مع الضوابط الشرعية، وإيجاد البديل لكافة المعاملات لرفع الحرج عن المتعاملين معها وذلك من خلال النواحي التالية:[1]

– إلغاء الفائدة وتخفيض تكاليف المشاريع وهذا ما يؤدي إلى تشجيع الاستثمار بالنسبة للحرفيين وبالتالي خلق فرص جديدة ومنه تتسع قاعدة العاملين، وتنخفض معدلات البطالة فيزداد الدخل الوطني.

– تنمية الوعي الادخاري وتشجيع الاستثمار، وذلك بإيجاد فرص وصيغ عديدة للاستثمار تتناسب مع قدرة ومطالب الأفراد والمؤسسات المختلفة.

– العمل من أجل المحافظة على الأموال داخل الوطن، وبذلك يزداد الاعتماد على الموارد والإمكانيات الذاتية الأساسية التي توظف داخل البلدان الإسلامية.

ثانيا: الأهداف الاستثمارية: تعمل البنوك الإسلامية على نشر الوعي الادخاري وترشيد السلوك الإنفاقي للأفراد من اجل تعبئة رؤوس الأموال الفائضة لتوظيفها بالطرق الصحيحة والمشروعة، وابتكار صيغ إسلامية جديدة تتناسب مع التطور المالي الحاصل عالميا، للوصول إلى معدلات نمو عالية، وتوفير الاستشارات الفنية والمالية لتحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسات المختلفة.[2]

---

[1]– نوال بن عمارة، **محاسبة البنوك الإسلامية**، ورقة عمل مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 22–23 أفريل 2003، ص47.

[2]– السبتي وسيلة، أبركان محمد، **البدائل التمويلية المتاحة في ظل الاقتصاد الإسلامي**، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، العدد01– 2019، ص18.

ثالثا: الأهداف الاجتماعية:

ارتبط البعد الاجتماعي للبنوك الإسلامية بالبعد الاقتصادي، وكان تحقيق المصالح الاجتماعية من أولوياتها فكان من جملة ما قامت به في هذا المضمار تقديم الزكاة لمستحقيها عن طريق الاتصال بهم وترتيب تلقيهم لأموالها، وإعادة التوزيع العادل للثروة وأيضا مساهمتها في النهوض بالناحية الثقافية وذلك عن طريق مشاركتها في إنشاء دور العلم، وتشجيعها في البحث العلمي والاتفاق على البعثات العلمية كما تساهم في القطاع الصحي.[1]

المطلب الثالث : وظائف ومصادر الأموال وصيغ التمويل في البنوك الإسلامية:

1.3. وظائف البنوك الإسلامية:

لا تختلف وظائف البنوك الإسلامية عن وظائف البنوك التجارية إلا من حيث عدم استعمال الفائدة الربوية وتتمثل أهم وظائفها فيما يلي:

قبول الودائع بعيدا عن الفائدة:

ومن أهم هذه الودائع نجد ما يلي:

أ. ودائع تحت الطلب: تتكون من الأرصدة الدائمة لحسابات الأفراد لدى البنوك الإسلامية، وتنتقل ملكيتها من شخص لأخر عن طريق السحب عليها باستعمال الشيكات.[2]

ب. ودائع استثمارية: وهي الإيداعات التي يتم فيها توجيه الأموال إلى مجالات استثمارية معينة، حيث يقوم المصرف بالبحث عن أفضل طرق الاستثمار وأكثرها عائدا، ليصبح عملاءه ويشجعهم على استثمار أموالهم ضمنها أي مشاريع محددة قام بدراسة الجدوى الاقتصادية لها، ويتم توزيع الأرباح بين المصرف وأصحاب هذه الحسابات وفق الإنفاق بينهما، أما بالنسبة لعملية السحب فغير مسموح بها إلا في نهاية المشروع.

[1]– خلوفي عبد الكريم، نفس المرجع السابق، ص8.

[2]– ضياء مجيد، **البنوك الإسلامية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001، ص40.

ت. ودائع ادخارية: وهي نوع من الحسابات التي تمكن العملاء من إيداع مدخراتهم مقابل تعهد من المصرف بإعادة كامل مبالغهم دون أن يكون ملزما بدفع أي عوائد على هذه الحسابات.[1]

إصدار سندات المقارضة:

وهي وثائق محدودة القيمة صادرة عن البنك بأسماء من يكتتبون بها مقابل دفع القيمة المحرر بها على أساس المشاركة في نتائج الأرباح المحققة سنويا وهي نوعان: سندات المقارضة المشتركة وسندات المقارضة المخصصة، وسنوضح كل منها فيما يلي:[2]

أ. سندات المقارضة المشتركة: هي عبارة عن وثائق موحدة القيمة وصادرة عن البنك بأسماء من يكتتبون بها، مقابل دفع القيمة المحررة على أساس المشاركة في ناتج الأرباح المحققة سنويا حسب شروط خاصة بكل إصدار على حدى، وهي في العادة نسبة من مجموع الأرباح سنويا حسب شروط خاصة بكل إصدار على حدى، وهي في العادة نسبة من مجموع الأرباح الاستثمارية لكل سنة تالية للسنة التي تطرح فيها للاكتتاب وتكون هذه الفترة لا تتجاوز 10 سنوات.

ب. سندات المقارضة المخصصة: تختلف عن سندات المقارضة المشتركة بأنها مربوطة بمشروع بعينه أو غرض معين، ويتم تصنيفها على ضوء أعمال المشروع، أو المشاريع الممولة من أموال هذا الإصدار في كل حالة على حدى، ويحدد لها نسبة من إيرادات المشروع الصافية المستثمرة فيها من قبل مجلس الإدارة للبنك ويكون للمشروع حساب دخل مستقل عن سائر إيرادات البنك.

---

[1]–يحياوي وفاء، **إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية –تجربة بنك البركة الجزائري–**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص: علوم التسيير، جامعة البليدة2، 2016–2017، ص36.

[2]– فلاح حسين الحيني، مؤيد عبد الزهن الدوري، **إدارة البنوك**، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثانية، 2003، ص11.

استثمار أموال البنك:

تشكل الوظيفة الائتمانية المقابلة لقبول الودائع التي تستثمر في مشاريع تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

تأدية الخدمات البنكية بصفة عامة:

تتمثل الخدمات البنكية التي تقوم بها البنوك الإسلامية بصفة عامة فيما يلي: [1]

عمليات تحصيل الشيكات عن طريق المقاصة.

إجراء حوالات بأنواعها، وبيع العملات الأجنبية وشرائها.

تحصيل الكمبيالات عن العملاء.

إصدار خطابات الضمان والكفالات.

إصدار الإعتمادات المستندية.

التحصيل نيابة عن الغير، حيث يقوم البنك بتحصيل مستحقات عملائه من الغير، كأن يقوم البنك بتحصيل فواتير الكهرباء.

قبول الكمبيالات، حيث تقوم البنوك بضمان عملائها لتسهيل التزاماتهم.

شراء وبيع الأوراق المالية، وحفظها وتسهيل عمليات الاكتتاب بها.

تقديم القروض الحسنة وإدارة صناديق الأمانات والضمان والإعانات الاجتماعية.

إدارة صناديق الزكاة.

2.3.مصادر الأموال في المصارف الإسلامية:

تسعى البنوك الإسلامية إلى ممارسة نشاطاتها بفعالية كاملة ولهذا فهي تحاول توفير الموارد المناسبة لذلك واستغلالها بأحسن الطرق.

وتتمثل مصادر الأموال التي تعتمد عليها البنوك الإسلامية في المصادر الداخلية والمصادر الخارجية.

[1]– سوسن غربي، نفس المرجع السابق، ص 10-11.

أولا: المصادر الداخلية:

1. **رأس المال:** وهي الأموال التي يضعها المساهمون تحت تصرف البنك عند بداية تشغيله أو هو الرأسمال المدفوع، ويمكن أن يتوسع عند الضرورة بإصدار أسهم جديدة وطرحها للاكتتاب.

2. **الاحتياطات:** وهي الأموال التي تقتطع بنسبة معينة من الأرباح المحققة سنويا لتضم إلى رأس المال، ويكون إما احتياطيا قانونيا أو احتياطا عاما.[1]

3. **الأرباح المحتجزة:** هي تلك الأرباح الفائضة أو المتبقية بعد إجراء عملية التوزيع وهي كذلك تعتبر من حقوق الملكية أي تخص المساهمين.

4. **المخصصات:** هي مبالغ تقتطع من مجمل الأرباح لمواجهة خطر يحتمل الحدوث خلال الفترة المالية المقبلة، والمخصصات بطبيعتها لا تعتبر حقا من حقوق الملكية، لأنها تعتبر تكلفة، فإذا ما أتيح توظيفها إلى حين الحاجة إليها، فإن الأرباح التي قد تتولد عنه توزع بين المساهمين والمودعين.[2]

ثانيا: المصادر الخارجية:

ومن أهم المصادر المالية الخارجية للبنوك الإسلامية نجد:

- **الودائع:** وتشمل الودائع بمختلف أشكالها وأنواعها حيث تعتبر أهم مصادر التمويل الخارجية للبنك الإسلامي، وتنقسم إلى:[3]
  - الودائع تحت الطلب.
  - الودائع الاستثمارية.
  - الودائع الادخارية.

---

[1]- سليمان ناصر، **تطور صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية**، نشر جمعية التراث، غرداية، الطبعة الأولى، 2002 ص282.

[2]- أمارة محمد يحي عاصي، **تقييم الأداء في المصارف الإسلامية (دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني)**، مذكرة ماجستير، جامعة حلب، سوريا، 2009- 2010، ص152.

[3]- يحياوي وفاء، نفس المرجع السابق، ص 41.

- **الصكوك الإسلامية:** هي وثائق متساوية القيمة تمثل حصص شائعة في ملكية أو نشاط استثماري مباح شرعا، تصدر وفق صيغ التمويل الإسلامية مع الالتزام بالضوابط الشرعية.[1]

3.3.الصيغ التمويلية في البنوك الإسلامية:

لابد أن تتم المعاملات المالية في أي بنك، وكي تكون هذه المعاملات موافقة للشريعة الإسلامية وفي نفس الوقت ذات فاعلية ومردودية يشترط في هذا البنك أن تتوفر فيه متطلبات ومعايير وعمليات، وذلك من خلال بعث صيغ التمويل الإسلامي كوسائل تمويل بديلة ومكملة لصيغ التمويل التقليدي والعمل على تكييفها مع متطلبات المعاملات الاقتصادية المعاصرة، وهي تختلف عن صيغ التمويل في البنوك التقليدية مما هي قائمة على مبدأ المشاركة، ومما هي قائمة على مبدأ فقه البيوع وكذلك مبدأ فقه الإجارة.

أولا: الصيغ القائمة على مبدأ المشاركة:

تتمثل هذه الصيغ في: [2]

- **التمويل بالمضاربة:** تعتبر المضاربة إحدى وسائل الاستثمار المستخدمة في المصارف الإسلامية لتمويل المشروعات والتجارة، حيث تقدم هذه المصارف رأس مال لشخص ما أو أكثر على أن يقوم هذا الشخص بإدارة العمل، طبقا لإنفاق تسليم بمقتضاه نسبة مئوية محددة من أرباح المشروع، ويمكن أن يمول المصرف المشروع جزئيا حيث يساهم الطرف الثاني ماليا بنسبة محددة بالإضافة للعمل، وتفضل المصارف هذه الطريقة لتضمن مزيدا من الإتقان والكفاءة الإدارية من قبل رب العمل، فإذا تحقق الربح تعالج حصة العمل أولا ثم يقسم الباقي بين الطرفين بنسبة رأس المال.

---

[1]- نوال بن عمارة، **الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية**، مجلة الباحث، العدد التاسع، الجزائر، ورقلة، 2011، ص2.

[2]- باحمد ياسمينة، **إدارة مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية –دراسة حالة المصارف الإسلامية الخليجية من 2008-2017–**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية وتجارة دولية، جامعة أحمد درارية، أدرار، 2016-2017، ص33-35.

- **التمويل بالمشاركة:** يعتبر التمويل بالمشاركة احد أهم أدوات التمويل التي تطبقها المصارف الإسلامية، حيث يقوم من خلالها المصرف بتمويل عملائه في المجالات التجارية، الصناعية، الزراعية، وذلك بتقديم مبلغ من المال دفعة واحدة أو على عدة دفعات ويمثل هذا المبلغ مساهمة المصرف في المشاركة.

- **التمويل بالمزارعة:** يقوم مبدآ التمويل بالمزارعة على إعطاء الأرض لمن يزرعها على أن يكون له نصيب مما يخرج منها، كالنصف أو الثلث أو أكثر من ذلك أو أدنى حسب ما اتفق عليه.

- **التمويل بالمساقاة:** يستخدم المصرف الإسلامي هذه الصيغة في تمويل مشروعات استصلاح الأراضي لزراعتها وتطويرها باستخدام التكنولوجيا الحديثة، فيقوم بتوفير المال وأدوات السقي اللازمة وبإمكانية وضع أجير يقوم بالعمل ويقسم الناتج مع صاحب الأرض.

ثانيا: الصيغ القائمة على مبدأ فقه البيوع:

تتمثل هذه الصيغ في:

- **التمويل بالمرابحة:** هي عملية بيع بثمن الشراء مضاف إليه هامش الربح معروف ومتفق عليه بين المشتري والبائع (البيع بربح معلوم) ، وقد تم الأخذ بهذه الصيغة في العمليات المصرفية الإسلامية، حيث يتدخل البنك بصفته المشتري الأول بالنسبة للمورد وكبائع بالنسبة للمشتري مقدم الأمر بالشراء (العميل) ، فيشتري البنك السلع نقدا أو لأجل ويبيعها نقدا أو بتمويل العملية مضاف إليه هامش الربح المتفق عليه مابين الطرفين.[1]

- **التمويل بالسلم:** يعتبر السلم كصيغة تمويل قصيرة الأجل لأنه وجد أساسا لتمويل المنتجات الزراعية لدورة واحدة، كما يمكن للمصرف الإسلامي أن يستعمل السلم لتمويل الصناعة في الأجل الطويل، وذلك بتوفير المادة الأولية للمصانع مقابل الحصول على جزء من منتجاتها ثم بيعها بهامش ربح مناسب.[2]

[1]- عريس مختار، نفس المرجع السابق، ص 15.

[2]- باحمد ياسمينة، نفس المرجع السابق، ص 33.

ثالثا: الصيغ القائمة على مبدأ فقه الإجارة:

تتمثل هذه الصيغ في:[1]

- **التمويل بالإجارة:** ويقصد به أن يقوم شخص أو مؤسسة باستئجار أصل ثابت (عقارات أو معدات) لا يستطيع الحصول عليها أو لا يريد ذلك لأسباب معينة، وتكون ذلك بطريقة أقساط محددة تدفع للمؤجر مع فرصة تملك الأصل في نهاية المدة ولكن بعقد مستقل.
- **التمويل بالإستصناع:** هو صيغة من صيغ التمويل الإسلامي، بمقتضاه يتم صنع السلع وفق الطلب بمواد من عند الصانع بأوصاف معينة، وبثمن محدد يدفع حالا أو مؤجلا أو على أقساط.

يوضح الجدول الموالي نسب صيغ التمويل في البنوك الإسلامية عبر العالم للفترة الممتدة ما بين2016-2019.

الجدول رقم 01: جدول يبن نسب صيغ التمويل في البنوك الإسلامية في العالم (2016-2019):

السنة	صيغ التمويل	المشاركة	المضاربة	المزارعة والمساقاة	المرابحة	السلم	الإجارة	الاستصناع
2016		%3.0	%2.4	%1.6	%29.3	%0.5	%32.8	%30.4
2017		%2.5	%1.2	%30.3	%27.7	%0.1	%22.3	%15.9
2018		%2.1	%2.5	%21.4	%27.9	%0.0	%25.4	%20.7
2019		%3	%8	%14	%31	%1	%20	%23

المصدر: ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY STABILITY REPORT (2016-2019)

[1]- محمد الهادي أحميدات، لبي رابح، **قراءة حول تطور الخدمات البنكية الإسلامية في الجزائر (حالة بنك البركة الجزائري خلال الفترة 1990-2013)** ، مجلة المناجير، العدد 02، 2014، ص 152.

الشكل رقم01: نسب صيغ التمويل في البنوك الإسلامية (2016-2019):

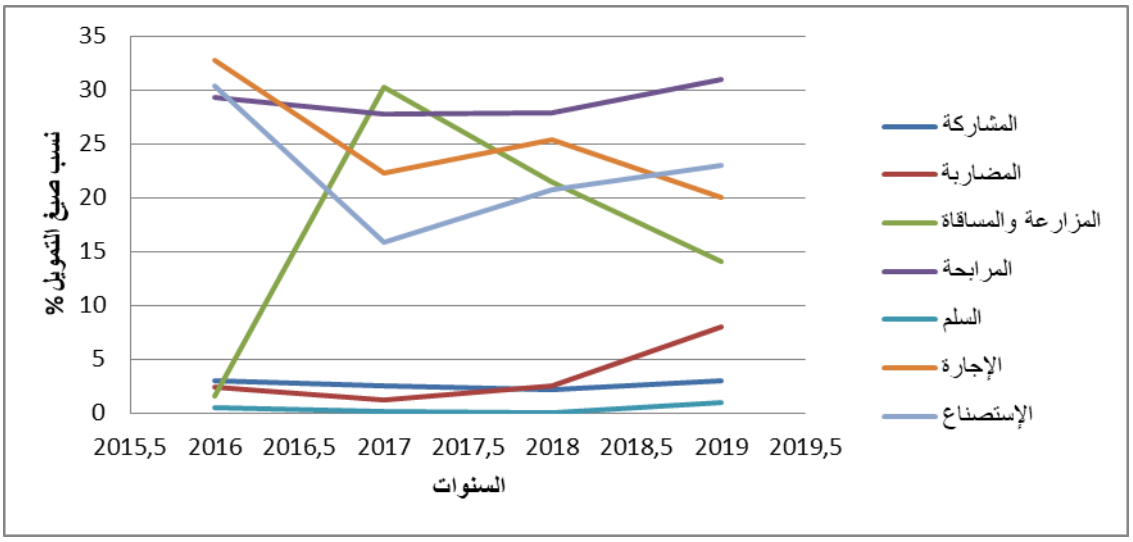

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم:01.

التحليل:

نلاحظ من خلال الجدول والشكل رقم01 أن الصيغ التمويلية المعمول بها من قبل البنوك في العالم قد اختلفت معدلات نموها بحسب السنوات، حيث أن صيغة المرابحة تمثل أكبر حصة من تمويلات البنوك بنسب تتراوح مابين 29.3% و 31% خلال السنوات الأربع الماضية، لتليها صيغة الإجارة والاستصناع إذ عرفت تذبذب في حصة تمويلاتها بنسب مابين 20% و32.8%، 15.9% و30.4% على التوالي، ويفسر هذا الارتفاع في الصيغتين السابقتين أن البنوك تعتمد على التمويل قصير الأجل، وفي المقابل شهدت صيغة المزارعة والمساقاة قفزة نوعية في تمويلاتها بنسبة 1.6% سنة 2016 لترتفع إلى 30.3% في السنة الموالية ثم عرفت انخفاض طفيف خلال سنتي 2018 و2019، أما بالنسبة لصيغتي المضاربة والمشاركة فانه كلما ارتفعت صيغة تنخفض الأخرى إذ سجلت المضاربة أعلى نسبة لها في سنة 2019 بنسبة 8%، وأقل نسبة مسجلة كانت لصيغة المشاركة ب 2.1% خلال سنة 2018، ويرجع السبب في ذلك أن هاتين الصيغتين أكثر عرضة للمخاطر وفي نفس الوقت تساهمان في تحقيق البنك لعوائد كبيرة، ومن الملاحظ أن صيغة السلم هي الصيغة الأقل تعاملا من قبل البنوك بنسبة 0.5% سنة 2016 لتنعدم سنة 2018.

المطلب الرابع: نشأة البنوك الإسلامية وتطورها:

يعود تاريخ مؤسسات التمويل الإسلامي إلى عام 1940م عندما أنشأت في ماليزيا صناديق للادخار تعمل بدون فائدة، وفي عام 1950م بدأ التفكير المنهجي المنظم يظهر في الباكستان بوضع أساليب تمويل تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية.[1]

إن نشأة البنوك الإسلامية كان لها تمهيد فكري في كتابات الكثير من المفكرين والمصلحين أمثال السيد قطب وابن الموردي وابن باديس وغيرهم، والذين طالبوا بالعودة للنظام الاقتصادي الإسلامي ولقد عرفت تلك الفترة الكثير من التجارب لإنشاء بيوت أو بنوك إسلامية ولكنها لم ترى النجاح لأسباب سياسية، وعلى العموم تبقى بداية التجربة الفعلية من بنك ميت غمر في محافظة الدقهلية بمصر لعام 1963م، وهو أول بنك إسلامي.

وفي 1971م صدر قانون بنك ناصر الاجتماعي رقم 66 المحرم التعامل بالربا، وفي سنة 1975م أنشئ البنك الإسلامي للتنمية بجدة هادفا إلى دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الإسلامية، وبنك دبي الإسلامي الذي أسس بموجب مرسوم حكومي صادر عن دولة دبي، وفيما بعد توالت عملية إنشاء البنوك الإسلامية في الدول الإسلامية وغير الإسلامية كبنك فيصل السوداني سنة 1977م وبنك فيصل الإسلامي المصري وبنك التمويل الكويتي، والبنك الإسلامي الأردني سنة 1978م، والشركة القابضة الدولية لأعمال الصيرفة الإسلامية بلوكسمبورغ سنة 1978م، وفي سنة 1979م أنشئ بنك البحرين الإسلامي، كما عرفت قطر أول بنك إسلامي سنة 1982م وهو مصرف قطر

[1]–زكرياء عزري، زبير بوقرة، **واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر وآليات تطويرها – دراسة حالة لعينة من البنوك التجارية بولاية المسيلة (BADR– BDL– BNA– CPA)–**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية وتجارة دولية، جامعة المسيلة، 2017–2018، ص15.

الإسلامي، وفي سنة 1983م بنك فيصل الإسلامي البحريني ثم بعدها البنك الراجحي بالمملكة العربية السعودية وذلك سنة 1988م.[1]

والآن انتشرت البنوك الإسلامية في جميع أنحاء العالم، حتى أن البنوك التقليدية العالمية عملت على فتح نوافذ أو فروع أو بنوك إسلامية مما يؤكد صلاحية النظام الاقتصادي الإسلامي الخالي من الفائدة للتطبيق وإمكانية تفوقه على الأنظمة الاقتصادية السائدة.

ويمكن توضيح تطور عدد البنوك الإسلامية من سنة 1963 إلى غاية 2019 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم02: تطور عدد البنوك الإسلامية في العالم (1963-2019):

السنة	1963	1978	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2019
عدد البنوك الإسلامية	1	2	25	52	100	160	250	370	450	800	1545

المصدر: شوقي بورقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية -دراسة تطبيقية مقارنة-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010-2011، ص 10.

ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY STABILITY REPORT Services Board, july 2020,p 7.

ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY STABILITY REPORT Services Board, may 2016, p 82.

[1]- ميدون سيساني، إسماعيل بن قانة، **آفاق البنوك الإسلامية في العالم مع الإشارة للتجربة الجزائرية**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية 2392-5302 SSN، 2018، ص75.

الشكل رقم02: تطور عدد البنوك الإسلامية في العالم بين 1963- 2019.

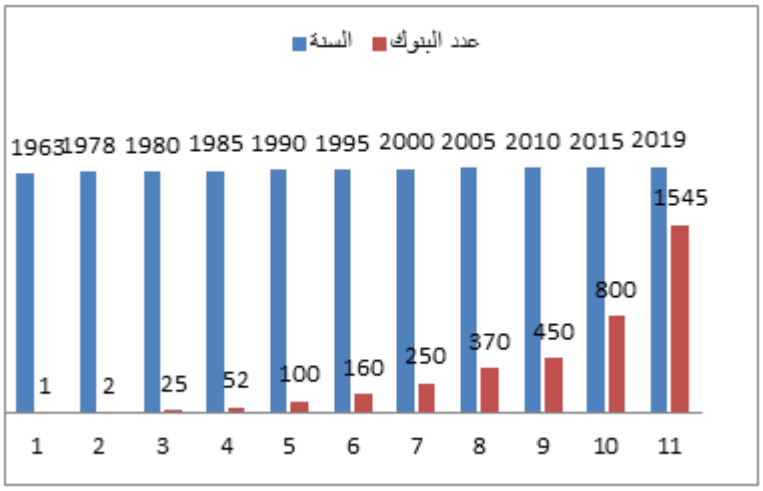

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم02

نلاحظ من خلال الشكل رقم02 أن البنوك الإسلامية عرفت نموا ملحوظا على مستوى البلدان العربية والغربية لما تكتسبه من خصائص في أساليب التمويل والاستثمار وما تركته من ثقة بانتهاجها لتعاليم الشريعة الإسلامية لدى المتعاملين المحليين والأجانب، جعل عددها يتطور بصورة مذهلة في العالم ككل، من بنك إسلامي واحد سنة 1963 لكن هذه التجربة أخفقت سنة 1968 حيث تم إخضاعها لإشراف البنوك العادية، وهذه التجربة عكست الحاجة الملحة لإيجاد بدائل عن البنوك التجارية في حين ارتفع عدد البنوك إلى 25 بنك في بداية الثمانينيات، إلى أن ظهر جيل ثاني من المؤسسات المالية الإسلامية تتميز بالحيوية والفعالية في مجالات الاستثمار مما أدى إلى تزايد عددها إلى 200 بنك بحلول سنة 2000 وأظهرت البنوك الإسلامية إقبالا متزايدا في الآونة الأخيرة هذا عائد إلى المردودية المرتفعة التي وزعتها البنوك في بداية حياتها على المتعاملين معها مما حفز الناس على تقديم ودائعها طمعا في هذه المردودية ليصل إلى 370 بنك بحلول سنة 2005، وقد دفعت مؤشرات النمو الكبيرة التي حققتها الصناعة المصرفية الإسلامية عدة دول إلى التفكير جديا في دخول هذا السوق، وخاصة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008 التي أثبتت هشاشة النموذج الرأسمالي الغربي، ليبلغ عددها 450 بنك سنة 2010، شهد العام 2019

نقلة نوعية في مصدر نمو الأصول الإسلامية حول العالم، وتبرز علامات هذا النمو خاصة من حيث توسعها إلى اغلب بقاع العالم لتصل إلى 1545 بنك إسلامي، حيث أثبتت قوة وصلابة في نظامها أمام غيرها من البنوك.

لقد اتسع نطاق تقديم خدمات القطاع المالي الإسلامي من مجرد نظام يستقبل الودائع ويقدم التمويل للأفراد، ليشمل اليوم مجموعة متنوعة من القطاعات متواجدة في كافة أنحاء العالم، وهذا ما يدل على أن المالية الإسلامية لم تعد مقتصرة فقط على الدول الإسلامية أو على منطقة معينة، بل أنها امتدت في مختلف القارات بفضل الجهود المبذولة من قبل الهيئات المتخصصة المحلية والعالمية.

إن قطاع الخدمات المالية الإسلامية العالمية شاهد نموا ايجابيا في عام 2019، حيث قدر إجمالي قيمة الصناعة المالية الإسلامية في قطاعاتها الثلاث: (البنوك وأسواق رأس المال والتكافل) ب 2.44 تريلون دولار أمريكي مقابل (2.19 تريلون دولار أمريكي سنة 2018) وبمعدل نمو 11.4% في مجموع الأصول.

إن قطاع البنوك الإسلامية يستمر في السيطرة على الصناعة المالية الإسلامية حيث يمثل 72.4% من إجمالي أصول هذه الصناعة كما هو موضح من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم03: توزيع قطاعات الصناعة المالية الإسلامية لعام 2019:

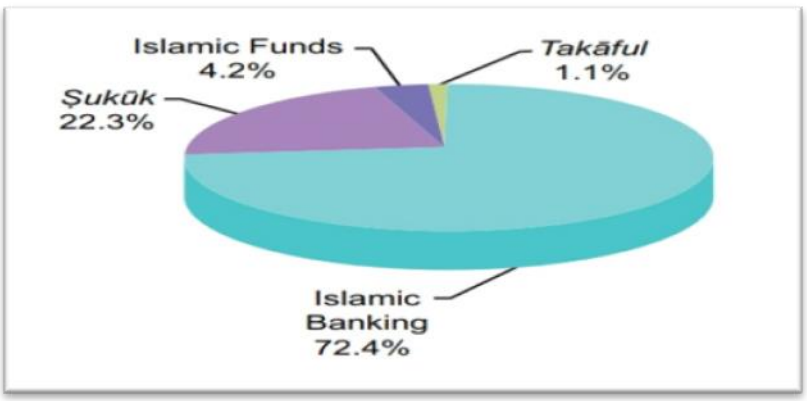

المصدر:

ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY STABILITY REPORT
Services Board, july 2020, p:13, 2020, Islamic financial.

نلاحظ من خلال الشكل رقم 03 أن توزيع قطاعات الصناعة المالية الإسلامية التي كما سبق الذكر أن البنوك الإسلامية تسيطر عليها بنسبة مرتفعة 72.4% بمعدل نمو 29.8% في سنة 2019 بمقدار 102.3 مليار تريليون أمريكي (67.1 مليار تريليون أمريكي سنة 2018) ثم تأتي صناعة الصكوك في المرتبة الثانية بنسبة 22.3% حيث بلغت حصتها من إجمالي القطاعات 543.4 مليار دولار أمريكي عام 2019 مقابل (444.8 مليار دولار أمريكي بسنة 2018) لتليها الصناديق الإسلامية بنسبة 4.2% بقيمة 1.77 تريليون دولار أمريكي من مجموع قيمة موجودات صناعة الخدمات الإسلامية بمعدل نمو (12.7% سنة 2019) مقارنة ب (0.9% عام 2018) ثم صناعة التكافل في حين تقلصت بنسبة (1.1% سنة 2019) بينما بلغ معدل نموها (سنة2018 3.2%) و(4.3% سنة 2017) لتغلق قيمتها عند 27.07 مليار دولار أمريكي بسنة 2019 وهذا ما يوضح أن البنوك الإسلامية لا تزال تستهدف العديد من المتعاملين مقارنة بباقي الخدمات المالية الإسلامية خصوصا أنها تحرص دائما على تقديم العديد من الأدوات والصيغ والابتكار في منتجاتها بهدف الوصول لأكبر فئة مجتمعية ممكنة.

المطلب الخامس: الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

1.5. نشأة الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

تعتبر الصيرفة الإسلامية في الجزائر حديثة النشأة إذا ما قورنت ببلدان أخرى، فقبل سنة 1990 لم يكن هناك وجود لأي بنك إسلامي في الجزائر، حيث كان القطاع المصرفي الجزائري يتكون من بنوك كلها عمومية وتتعامل بالفائدة، وذلك نظرا لواقع الاقتصاد الجزائري الذي كان اقتصادا اشتراكيا.

لكن مع بداية التسعينيات وما عرفه الاقتصاد الجزائري من التوجه نحو اقتصاد السوق وإحداث إصلاحات مالية ونقدية جديدة،[1] حيث أضحى توجهها نحو الصيرفة الإسلامية أمرا واقعا بالنظر للقبول الذي تحظى به تلك المعاملات في أوساط الجزائريين، وهو ما دفع الحكومة للتفكير في تنويع المنتجات المصرفية، وطرح مختلف الصيغ التي تسمح باستقطاب الأموال المتداولة.[2] وفيما يخص المستجدات الجديدة حول الصيرفة الإسلامية في الجزائر فإنه تم اعتمادها رسميا وهذا ما جاء به المرسوم الرئاسي 20-02 المؤرخ في 20رجب عام 1441 الموافق ل15 مارس 2020: حيث عرف المرسوم الصيرفة الإسلامية بأنها إحدى صور الصيرفة المعتمدة التي تتمثل في قواعدها لتعاليم الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالمعاملات المالية،[3] وحدد المرسوم منتجاتها في العمليات التالية: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الإستصناع وكذلك حسابات الودائع وحسابات الاستثمار.[4]

أطلق البنك الوطني الجزائري يوم 23 أوت 2020 خدمات الصيرفة الإسلامية بكل من الوكالتين الرئيسيتين له بولايتي البليدة والشلف، وتمت إطلاق هذه الخدمات البنكية التي جرت وفق مبادئ الشريعة الإسلامية على أساس المرابحة.[5]

2.5. البنوك الإسلامية في الجزائر:

ينشط في الجزائر بنكين إسلاميين خاصين هما:

1. بنك البركة الجزائري: هو أول بنك إسلامي بالجزائر تم إنشاؤه في 20ماي 1991 وهو مؤسسة مختلطة بين البنك الجزائري للفلاحة والتنمية الريفية ومجموعة البركة المصرفية

---

[1]- بنابي فتيحة، **بدائل التمويل في البنوك الإسلامية وواقعها في الجزائر**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي -جامعة المسيلة- العدد 01 مارس 2017، ص 72.

[2]- بن عزي إكرام، بلدغم فتحي، **مكانة الصيرفة الإسلامية ودورها في تفعيل النشاط المصرفي -تقييم تجربة الجزائر-**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 03/ العدد 01-2018، ص 82.

[3]-http:www.aljazairalyoum.com//

[4]- المرسوم الرئاسي رقم: 20-02 المؤرخ في 2020/03/15، المتضمن العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد16، تاريخ 2020/03/24.

[5] -http://www.elbilad.net

(البحرين)، وبدأ نشاطه في سبتمبر 1991، وهو بنك يقوم بمزاولة جميع العمليات البنكية من تمويلات واستثمارات، وذلك موافقا مع مبادئ للشريعة الإسلامية، ويملك 31 فرع على المستوى الوطني.[1]

2. بنك السلام الجزائري: هو ثاني بنك إسلامي بالجزائر، أسس في 8جوان 2006 تم اعتماده من قبل البنك الجزائري في سبتمبر 2008، ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة، ولديه 17فرع على مستوى التراب الوطني.[2]

الشبابيك (النوافذ) الإسلامية في الجزائر:

الجزائر كغالبية الدول الإسلامية والعربية وحتى منها الغربية قامت بفتح المجال للصيرفة الإسلامية لتكون جزء من نظامها المصرفي، أين اعتبرت من الدول السباقة إلى اعتماد هذا النوع من المؤسسات مقارنة بدول الجوار وبعض الدول العربية الأخرى.

إضافة إلى ذلك سمحت السلطات الرقابية الجزائرية لبعض البنوك التقليدية بتقديم خدمات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، من خلال النوافذ الإسلامية المتواجدة بفروعه في نفس الوقت الذي تقدم خدماتها المصرفية التقليدية، ومن ابرز التجارب في هذا المجال تجربة بنك الخليج الجزائر.

وأطلق بنك ترست الجزائر كذلك نافذة إسلامية توفر لعملائه حلولا تمويلية وفق صيغة المرابحة إضافة إلى حساب للتوفير التشاركي يسمح للبنك بمشاركة أرباحه مع العملاء، ومن المتوقع أن يمتد هذا العرض بسرعة للبنوك التقليدية.

[1] –www.albaraka-bank.com

[2]– www.alsalamalgeria.com

وعلى الرغم من عدم وجود إطار قانوني وتنظيمي محدد، يرى البعض أن المؤسسات المالية الجزائرية التي تقدم حلولا للتمويل الإسلامي استطاعت أن تثبت أنها قادرة على إثبات جدوى وفائدة هذا النموذج.[1]

بالإضافة إلى مجموعة من النوافذ:[2]

- بنك القرض الشعبي الوطني.
- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.
- بنك التنمية المحلية.

الشكل رقم 04 : نسبة البنوك الإسلامية إلى مجموع البنوك في الجزائر لسنة 2018.

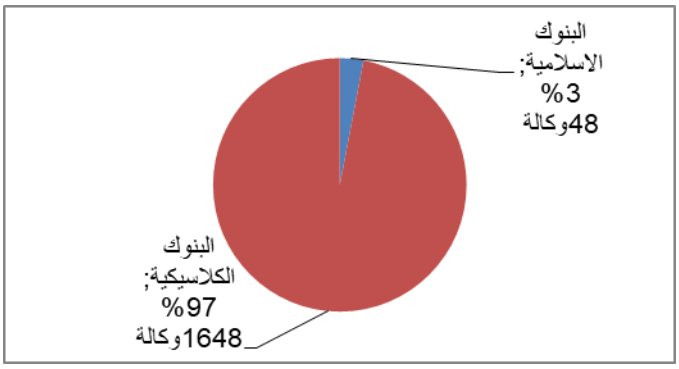

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات التقرير السنوي لبنك الجزائر 2019

نلاحظ من خلال الشكل رقم 04 أن النظام البنكي الجزائري يتكون إلى غاية سنة 2018 من 29 بنكا ومؤسسة مالية(التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2019) ، ومن بين هاته 29 بنك ومؤسسة مالية نجد أن عدد البنوك الإسلامية لا يتعدى البنكين (02) فقط

[1]– سندس ريحان باهي، **دراسة واقع فتح نوافذ إسلامية في البنوك التجارية –دراسة تجارب دولية رائدة (الإمارات، ماليزيا، بريطانيا، نيجيريا والجزائر)**– ، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص: إدارة مالية، جامعة أم البواقي، 2017–2018، ص 106–107–113.

[2]– بن عزي إكرام، بلدغم فتحي، نفس المرجع السابق ، ص 86.

،وهما بنك البركة وبنك السلام، كما أتيحت كذلك لباقي البنوك التقليدية الفرصة بفتح نوافذ للصيرفة الإسلامية، ورغم هذا التطور إلا أنها تعتبر مؤسسات مالية متواضعة مقارنة بالبنوك الأخرى، حيث بلغ عدد الوكالات البنكية على العموم 1666 وكالة على كامل التراب الوطني، من بينها 48 وكالة تابعة للبنوك الإسلامية، وعليه فتوفير البنوك الإسلامية للبديل الشرعي للمعاملات الربوية يساعد كثيرا في تطوير القطاع المصرفي الجزائري إلا أن تمركزها بنسبة 03% من مجموع البنوك الناشطة في الساحة المصرفية يقف عائقا أمام تطورها ونموها خاصة مع زيادة المنافسة من قبل باقي البنوك التقليدية.

المبحث الثاني: أساسيات حول المخاطر الائتمانية:

سنحاول من خلال هذا المبحث إعطاء لمحة عن مفهوم المخاطر الائتمانية من خلال عرض هذا المفهوم من مختلف وجهات النظر، بالإضافة إلى أنواع المخاطر الائتمانية، ثم التطرق إلى مفهومها في البنوك الإسلامية وكذلك مخاطر الصيغ التمويل الإسلامي.

المطلب الأول: ماهية المخاطر الائتمانية:

تعتبر مخاطر الائتمان من صلب العمل المالي والبنكي ولا تنفك عنه، وهي غالبا ما تنتج عن علاقة تعاقدية قائمة على علاقة الدائن بالمدين، أو ما يعرف بمنح الائتمان مهما كانت طبيعته أو شكله، وهي تعد من أهم المخاطر التي يتعرض لها البنك في علاقته مع الممولين، وتتعلق المخاطر الائتمانية باحتمالات عدم قدرة المدين على التسديد في الوقت المحدد للسداد وبالشروط المتفق عليها في العقد.

1.1. مفهوم المخاطر الائتمانية وأنواعها:

قبل التطرق لتعريف المخاطر الائتمانية يجدر بنا التطرق إلى تعريف كلا من المخاطر والائتمان وبعدها نتطرق إلى تعريف المخاطر الائتمانية.

أولا: تعريف المخاطر الائتمانية:

تعريف المخاطر: هي احتمال وقوع خسارة،[1] أو احتمال عدم الحصول على العائد المتوقع، حيث أنه كلما زاد العائد المتوقع كلما صاحبه درجة مخاطر أعلى، وكلما قل العائد المتوقع كلما قلت درجة مخاطرته.[2]

تعريف الائتمان: يعرف على أنه واسطة التبادل بين البائع (الممول) والمشتري (طالب التمويل) التي تتمتع بقبول محدود، وبذلك فإن الائتمان هو الوسيلة التي تسهل عملية التبادل

[1]– شقيري نوري موسى وآخرون، **إدارة المخاطر**، دار المسيرة، عمان، الطبعة الأولى، 2012، ص 25.

[2]– محمد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية**، دار المسيرة، عمان، الطبعة الرابعة، 2013، ص 421.

بانتقال القيمة من البائع إلى المشتري، وبعد مدة من الزمن، الذي يمثل الأجل المتفق عليه، فان على المشتري (طالب التمويل) إعادة القيمة المستلمة على شكل دفعات.[1]

تعريف المخاطر الائتمانية:

- **عرفها الاقتصادي GERHARD SCHROECK:** على أنها المخاطر التي تنشأ عن عدم الدفع أو إعادة جدولة المدفوعات في أي موعد من مواعيد الاستحقاق، أو من الأحداث المرتبطة بالتغيرات الناجمة في نوعية الائتمان والتي تؤدي إلى خسارة البنك، وأن خسائر الائتمان هي عنصر يمكن التبؤ به من عمليات الإقراض.[2]
- **ويعرف إبراهيم كراسنة:** مخاطر الائتمان بأنها المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن تتأثر بها إيرادات البنك ورأسماله، والناجمة عن عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه البنك بالوقت المناسب.[3]
- **حسب خالد أمين عبد الله:** المخاطر الائتمانية هي إحدى أشكال مخاطرة الطرف الآخر، وتعني أن الطرف الآخر في العقد أو الاتفاق لن يقوم بتنفيذ المترتب عليه بموجب ذلك العقد، وقد يعني هذا الفشل في توريد السلع أو تقديم الخدمات، أو رفض تقديم التسهيلات المتعهد بها في اتفاقية القرض، أو الفشل بالقيام بالسداد بالكامل وفي الوقت المحدد.[4]

---

[1]– عدنان تايه النعيمي، **إدارة الائتمان**، دار المسيرة، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص 21–22.

[2]– حفيان جهاد، **إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية –دراسة استبيانيه في مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة خلال سنة 2012–**، مذكرة ماستر في العلوم المالية، تخصص: مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011–2012، ص9.

[3]– إبراهيم كراسنة، **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، الإمارات: أبو ظبي، مارس 2006، ص 37.

[4]– أمين عبد الله، **إدارة المخاطرة الائتمانية: الإطار – القياس– التحليل**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان،الطبعة الأولى ، 2016، ص 11.

ثانيا: أنواع المخاطر الائتمانية: نذكر منها:

أ. مخاطر عدم السداد: وهي عدم مقدرة المدينين على الوفاء بالتزاماته عند تاريخ الاستحقاق.

ب. مخاطر البلد: وهي المخاطر الناشئة عن إمكانية الخسارة الناتجة عن التعامل مع احد البلدان التي تمر بظروف اقتصادية وسياسية صعبة، مع عدم استقرار العملة بسبب تخفيض قيمتها، ومنه ينشا عند ممارسة شخص نشاطه في بلد أجنبي مع استحداث قيود على صرف العملة، أو عدم الثقة في الإدارة العمومية أين يجد المستثمر نفسه عاجز عن السداد. [1]

ت. مخاطر التسوية: وهي الناتجة من عمليات التسوية الخاصة بالتدفقات النقدية والأصول المالية. [2]

المطلب الثاني: المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية ومخاطر التمويل الإسلامي:

1.2. تعريف المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية:

تعرف المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية بأنها:[3]

المخاطر التي تنشا عندما يكون على احد أطراف الصفقة أن يدفع نقودا (السلم والإستصناع) ، أو أن يسلم أصولا (مرابحة) ، قبل أن يتسلم ما يقابلها من أصول أو نقود، مما يعرضه لخسارة محتملة، أما في حالة المشاركة في الأرباح (مضاربة، مشاركة) فان مخاطر الائتمان تأتي في صورة عدم قيام الشريك بسداد نصيب المصرف عند حلول أجله.

وانطلاقا مما سبق فان المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية تأخذ واحدة من الأشكال التالية:

---

[1]– حاكمي نجيب، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية تخصص: مالية دولية، جامعة وهران، 2013–2014، ص 62.

[2]– مرجع نفسه، ص62.

[3]– مسعودي عبد الباسط عبد الصمد، قويدر عياش، **أساليب قياس المخاطر التقليدية في البنوك الإسلامية**، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد02، العدد 01، جانفي 2020، جامعة الأغواط، الجزائر، ص 514.

- **مخاطر مرتبطة بالعميل:** وتتمثل في: مخاطر السمعة الشخصية للعميل وفقده أهليته في الاستمرار مع البنك، مخاطر تدهور المركز المالي للعميل أو إفلاسه، مخاطر القدرة الإنتاجية للعميل ومخاطر عدم حرص العميل على الوفاء بالتزاماته.
- **مخاطر مرتبطة بالبنك مانح الائتمان:** وهي مخاطر العقود الناتجة عن وجود ثغرات في العقود الائتمانية، مخاطر قلة خبرات موظفي البنك ومخاطر السياسة الائتمانية للبنك.
- **مخاطر البيئة الائتمانية:** وهي المخاطر التي تسري على البنك والتي لا يمكن التحكم فيها وهي: المخاطر السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، المخاطر القانونية والتشريعية ومخاطر الغير.

2.2. مخاطر التمويل الإسلامي:

يمكن توضيح هذا النوع من المخاطر فيما يلي:

مخاطر التمويل بالاستصناع:

مخاطر التمويل بالاستصناع أشبه بمخاطر التمويل بالسلم، إلا أن البنك يدخل في اغلب الأحيان منذ البداية في عقد استصناع مواز مع مستصنع آخر، لتنفيذ ما طلبه الزبون وبذلك يكون البنك عبارة عن وسيط بين طرفين دون أن تكون هنالك علاقة تجمع بينهما، في حين أن البنك قد لا يدخل منذ البداية في عقد سلم مواز، نظرا لاختلاف طبيعة كل عقد.

يقوم البنك عند استلامه للسلعة محل العقد بدفع الثمن كاملا، في حين انه يستلم المبلغ على أقساط عند بيع السلعة استصناعا للزبون، ومن هنا فان المخاطرة تكون من طرفين:

أ. من المستصنع الأول، حينما يعجز عن سداد الأقساط المتفق عليها، آو نكوله عن العقد، وفي هذه الحالة فان المصرف سيتحمل تكلفة تخزين السلعة وتسويقها وبيعها، وربما يتعرض إلى مخاطر السوق العامة، وإلى خسارة عند بيعها إلى زبون آخر.

ب. من الصانع إذا لم يتمكن من تسليم السلعة في الوقت المتفق عليه، أو من تسليمها مطلقا، وفي هذه الحالة يتعرض البنك إلى مخاطر عدم السداد.[1]

مخاطر التمويل بالمرابحة:

تنحصر مخاطر المرابحة في نقطتين جوهريتين: [2]

الأولى: هي النكول عن الوعد، فبعد طلب الزبون للسلعة ودفعه لمقدم المرابحة يمكن ان يغير رأيه في العملية، في الوقت الذي يكون فيه البنك قد قام بشراء السلعة المطلوبة، وعليه فسيتحمل البنك تكاليف التخزين وما قد يصيب السلعة من تلف، أو ما يحدث من تغير في الأسعار إلى أن يجد مشتريا آخر لهذه السلعة وعليه فسيتحمل البنك التكاليف التي اشرنا إليها، بجانب الخسارة إذا كان هناك فارقا في السعر من مخاطر السوق، لذلك فقد أجاز بعض الفقهاء المعاصرين أن يلزم المصرف العميل بمقدار ما لحقه من خسارة جراء نكوله عن الوعد، وإذا لم تكن هناك خسارة فلا يلزمه التعويض بشيء.

الثانية: هي أن عملية البيع في المرابحة تكون على أقساط، فإذا ما تأخر الزبون أو ماطل في سداد تلك الأقساط فلا يستطيع البنك أن يزيد عليه، أو يفرض غرامات تأخير، وفي هذه الحالة يكون البنك مخيرا بين إهماله إن كان معسرا أو اللجوء إلى المحاكم إن كان المدين مليا مماطلا، وفي كلا الحالتين يتضرر البنك وتحدث له الخسارة.

مخاطر التمويل بالسلم:

يعتبر التمويل بصيغة السلم من أكثر أنواع التمويل تعرضا للمخاطر، وهناك على الأقل نوعين من المخاطر مصدرها الطرف الآخر من عدم تسليم المسلم فيه في حينه أو عدم تسليمه تماما، إلى تسليم نوعية مختلفة عما اتفق عليه في عقد السلم، وبما أن عقد

[1]– فضل عبد الكريم محمد البشير، **إدارة المخاطر في النظام المالي الإسلامي**، منشورات جامعة السودان المفتوحة، الطبعة الأولى، 2015، ص 20.

[2]– المرجع نفسه، ص 21–22.

السلم يقوم على بيع المنتجات الزراعية فان مخاطر الطرف الآخر قد تكون بسبب عوامل ليس لها صلة بالملاءة المالية للزبون.

أما المخاطرة الثانية، فهي تتمثل في كون العقد لا يتم تداوله في الأسواق المنظمة أو خارجها، بل هي اتفاق طرفين ينتهي بتسليم سلع عينية وتحويل ملكيتها، وهذه السلع تحتاج إلى تخزين، وبذلك تكون هناك تكلفة إضافية ومخاطر أسعار تقع على البنك الذي يملك هذه السلعة بموجب عقد السلم، وهذا النوع من التكاليف والمخاطر يتعلق بالبنوك الإسلامية فقط.[1]

مخاطر التمويل بالإجارة:

يعتبر التمويل بالإيجار من أقل صيغ التمويل الإسلامي مخاطرة سواء بالنسبة للمصرف أو العميل، إما بالنسبة للمصرف فيعتبر اقل مخاطرة لأنه يملك الأصل المؤجر وإيراد مستمر وشبه ثابت، إما بالنسبة للمستأجر فهو يساعده على ضبط التزاماته المالية.[2]

وثمة مخاطر أخرى تكتنف عقود الإجارة نجملها في النقاط التالية:[3]

مخاطر فقدان أو تلف الأصل نتيجة السرقة أو سوء الاستعمال أو الفقدان أو الكوارث والاضطرابات.

مخاطر الإعطاب حيث أن الأعطال تكون مسؤولية المؤجر.

مخاطر التسويق.

مخاطر الإدارة.

رفض المستأجر تملك الأصل بعد انتهاء مدة العقد.

ضعف الصيانة الدورية للمعدات.

ارتفاع أثمان المعدات في السوق بعد تمام عقد التأجير.

التأخر أو عدم الالتزام بسداد الأقساط الإيجارية.

---

[1]– الأخضر لقليطي، حمزة غربي، **إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية –دراسة ميدانية–**، ملتقى أسس وقواعد النظرية المالية الإسلامية، جامعة المسيلة، ص 12–13.

[2]– يحياوي وفاء، نفس المرجع السابق، ص 136.

[3]– فضل عبد الكريم محمد البشير، نفس المرجع السابق، ص 25.

مخاطر التمويل بالمضاربة:

تواجه المضاربة شانها شان صيغ التمويل المصرفية غير القائمة على الديون، خطر المخاطرة الأخلاقية ذلك أن العقود في التمويل المصرفي الإسلامي قوامها الثقة والأمانة خلافا لما عليه الحال في التمويل التقليدي.[1]

ففي المضاربة مثلا يتم التعاقد بين رب المال والمضارب في ضوء ما توفر من معلومات عن أمانة المضارب، وصدقه وحسن نواياه وبالطبع فقد تكون هنالك معلومات لم يتمكن رب المال من معرفتها، ولم يبدها المضارب عن نفسه، فإذا ما ظهر لرب المال فيما بعد معلومات غير صحيحة عن الطرف الآخر فان السلوك المتوقع من عامل المضاربة لن يكون راشدا، ولن يجني رب المال ثمرة تعامله معه بل العكس من ذلك سيتعرض إلى خسارة مالية، ومن هنا تأتي المخاطرة الأخلاقية.[2]

مخاطر التمويل بالمشاركة:

التمويل بالمشاركة ميزة تنفرد بها البنوك الإسلامية على بقية البنوك التقليدية، ومع هذا نجد أن البنوك الإسلامية تتعامل بها في أضيق الحدود خشية المخاطرة المحيطة بها، وتحتاج أن يبذل البنك جهدا إضافيا في الإشراف والمتابعة للمشروع والممول من ناحية أخرى، وقد يكون ذلك غير متيسر للبنك فيتنازل عن دوره في الإشراف. لذلك فان البنك يفضل التعامل بالصيغ التمويلية القائمة على الديون بالرغم مما فيها من مخاطر.[3]

كما أن هناك مخاطر تتعلق بالشريك من حيث إخلاله بالعقد وعدم التزامه بشروط المشاركة، أو سوء إدارته للمشروع.[4]

---

[1]– الأخضر لقليطي، حمزة غربي، نفس المرجع السابق، ص 16.

[2]– فضل عبد الكريم محمد البشير، نفس المرجع السابق، ص 26.

[3]– بن علي بلعزوز، **التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية**، ورقة عمل بعنوان: إدارة المخاطر بالصناعة الإسلامية مدخل الهندسة المالية مقدمة بملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية بتاريخ: 5-6 أفريل 2012، النسخة الرابعة، ص 16.

[4]– فضل عبد الكريم محمد، المرجع نفسه، ص 27.

المبحث الثالث: قياس وتحليل المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية وطرق إدارة هذه المخاطر:

المطلب الأول: قياس المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية:

يتم قياس المخاطر الائتمانية للذمم المدينة الناتجة عن صيغ التمويل في البنوك الإسلامية بالطرق التالية:[1]

- **قياس المخاطر الائتمانية للذمم المدينة الناتجة عن عقد المرابحة:** تقاس المخاطر الائتمانية على أساس الذمم المدينة للمرابحة التي تسجل بالقيمة النقدية المتوقع تحصيلها وتعطى بالعلاقة التالية:

المخاطر الائتمانية لصيغة المرابحة = المبلغ المستحق من العملاء في نهاية الفترة – مخصص الديون المشكوك فيها

أما المخاطر الائتمانية للتمويل بصيغة المرابحة للأمر بالشراء تميز بين حالتين:

الحالة الأولى: إذا كان البنك له الحق في أن يسترد من العميل أي خسارة يتعرض لها من بيعه للأصل بعد استفادة لهامش الجدية فتكون العلاقة التالية:

المخاطر الائتمانية بصيغة المرابحة لأمر بالشراء = تكلفة اقتناء الأصل – القيمة السوقية للأصل – هامش الجدية

الحالة الثانية: إذا لم يكن للمصرف الحق في استرداد الخسارة من العميل فعند بيع الأصل يعطى مبلغ الذمم المدينة وزن مخاطرة مبني على التصنيف الائتماني المعتمد من قبل المؤسسات.

- **قياس المخاطر الائتمانية للذمم المدينة الناتجة عن عقد السلم:**

يتم إعطاء وزن مخاطر الذمم المدينة الناتجة عن العقد اعتمادا على التصنيف الائتماني للبائع في مؤسسة تصنيف خارجية معتمدة من قبل السلطات الرقابية، وإذا لم يكن

[1]– سمير الشاهد، **البنوك الإسلامية وتحديات بازل 2**، حولية البركة، مجلة متخصصة بفقه المعاملات والعمل المصرفي الإسلامي، خاصة بأبحاث ندوات البركة، العدد 8، 2006، ص 284–285.

العميل مصنفا يطبق عليه وزن مخاطر نسبتها 100% ويطبق وزن المخاطر من تاريخ دفع البنك ثمن السلعة حتى الاستحقاق عقد السلم.

- قياس المخاطر الائتمانية للذم المدينة الناتجة عن عقد الاستصناع:

يحدد للذمم المدينة الناتجة عن بيع السلعة وفقا لعقد الاستصناع وزن مخاطر وفقا للتصنيف الائتماني للعميل كما تصنفه مؤسسات التصنيف الائتمانية الخارجية المعتمدة من قبل السلطة الرقابية.

- قياس المخاطر الائتمانية للذمم المدينة الناتجة عن عقد الإجارة:

تقاس المخاطر الائتمانية للذمم المدينة الناتجة عن عقد الإجارة بمبلغ إجمالي تكلفة اقتناء الأصل مخصوما منه القيمة السوقية للأصل كضمان يخضع أيضا لتخفيض، ناقصا أي دفعة مقدمة تم تسليمها من العميل، أما في حالة الإجارة التشغيلية والإجارة المنتهية بالتمليك فيتم استبعاد القيمة السوقية للأصول المؤجرة التي يمكن استرداد حيازتها ويحدد لها وزن مخاطر مبني على التصنيف الائتماني للمستأجر كما تصنفه مؤسسات التصنيف الائتمانية الخارجية المعتمدة من قبل السلطة الرقابية.[1]

المطلب الثاني: تحليل المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية:

تقوم البنوك الإسلامية بتحليل المخاطر الائتمانية من اجل اتخاذ القرار المناسب في قبول أو رفض طلب الائتمان، معتمدة في ذلك مجموعة من الطرق والأساليب المتنوعة والتي سوف نتطرق إليها في هذا المطلب، وسنوضح في ما يلي أهم الطرق والأساليب المستخدمة في ذلك.

[1]- هاجر زرارقي، **إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية -دراسة حالة بنك البركة الجزائري-**، مذكرة ماجيستير في العلوم التجارية، فرع: دراسات مالية ومحاسبة معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011-2012، ص 144-145.

1.2. الطرق التقليدية النوعية لتحليل مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية:

تتميز هذه الطرق بالبساطة والسهولة وهي لا تختلف عن الطرق المستخدمة في البنوك التقليدية إلا فيما يتعلق بضوابط العمل المصرفي الإسلامي.

وتتمثل هذه الطرق فيما يلي:

- **التحليل على أساس 5 Ps** : ويشمل:[1]

- **تقييم الأشخاص أي العملاء(people):** من خلال تكوين صورة عامة عن شخصية العميل وحالته الاجتماعية ومؤهلاته ومصداقيته...الخ.
- **تقييم الغرض من التمويل أو التسهيلات (purpose):** بتحديد الهدف من طلب التمويل.
- **تقييم قدرة العميل على السداد (payment):** ملائمة العميل وإمكانية التسديد.
- **الحماية (protection):** من خلال الضمانات أو الكفالات المقدمة.
- **النظرة المستقبلية (Perspective):** هي محاولة لاكتشاف حالة عدم التأكد التي تحيط بالائتمان الممنوح للعميل ومستقبل ذلك الائتمان، بمعنى محاولة معرفة الظروف البيئية المحيطة بالعميل سواء داخلية أو خارجية .

- **التحليل على أساس 5 Cs** : ويشمل:[2]

- **الشخصية** (character): من خلال تحليل معلومات تخص العميل كسمعته التجارية، نزاهته وحالته المادية...الخ
- **القدرة على التسديد**(capacity) من خلال تحليل كفاءته في إدارة أمواله.
- **رأس المال(capital)** :من خلال دراسة هيكل تمويل المؤسسة ودراسة كفاية رأس المال.

---

[1]– محمد داود عثمان، **إدارة وتحليل الائتمان والمخاطر**، دار الفكر، ط1، عمان، الأردن، 2013، ص 77_78.

[2]– شريط عابد، بنية صبرينة، **أثر معايير الجدارة الائتمانية المعروفة بـCs 5 على اتخاذ القرار الائتماني –دراسة ميدانية على عينة من البنوك الجزائرية–**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 02،2019، ص 110–111.

- **الضمانات(collateral):** تقييم الضمانات من حيث قيمتها ودرجة سيولتها وحرية البنك في التصرف فيها.
- **المحيط العام للعميل (condition)** وهنا نميز بين المحيط الداخلي والمحيط الخارجي، فالأول يتم من خلال تحليل ودراسة النظام الداخلي للمؤسسة والسياسات المعتمدة فيها، أما التحليل الخارجي فيعتمد على دراسة الظروف الاقتصادية العامة كمعدلات التضخم، القوانين والتشريعات...الخ.

- **التحليل على أساس PRISM:**

يعتبر نموذج **PRISM** للمعايير الائتمانية احدث ما توصلت إليه الصناعة البنكية في التحليل الائتماني وقراءة المستقبل، ويعكس هذا المنهج جوانب القوة لدى العميل وتساعد إدارة الائتمان عند تحليل معايير هذا المنهج من تشكيل أداة قياس توازن المخاطر والقدرة على السداد،[1] ويعتمد التحليل على أساس **PRISM** على تشخيص العناصر التالية:[2]

- **التصور(Perspective)** :يقصد به هنا الإحاطة الكاملة بمخاطر الائتمان والعوائد المنتظر تحقيقها من قبل إدارة الائتمان.

- **القدرة على السداد(Repayment)** :هو تحديد قدرة العميل على تسديد الائتمان او فائدته خلال الفترة المتفق عليها.

- **الغاية من الائتمان(Intention or Purpose)** :هو تحديد الغاية من الائتمان المقدم للعميل وكقاعدة عامة فان الغاية من الائتمان يجب أن تشكل الأساس لدراسة هذا الغرض أو الغاية.

- **الضمانات(Garanti):** هي تحديد الضمانات التي تقدم إلى البنك ليكون ضامنا لاسترجاع الائتمان لمواجهة احتمالات عدم القدرة على السداد.

---

[1]- شقيري نوري موسى وآخرون، نفس المرجع السابق، ص 104.

[2]- حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2002، ص 156-158.

- **الإدارة(Management)**: تحليل الأساليب والإجراءات والسياسات الإدارية للعميل، بالإضافة لمعلومات عن متخذي القرار المهيمن المحددة في الهيكل التنظيمي للمشروع.

2.2. الطرق التقليدية الكمية لتحليل مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية:

أولا: التحليل المالي (النسب المالية):

يعتبر تحليل القوائم المالية من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذ القرار في اتخاذ قرار منح الائتمان، وذلك من خلال التأكد من عنصرين مهمين: قدرة العميل على تسديد مستحقاتها في وقتها وكذا تحديد مدى حاجة العميل للائتمان المطلوب.

وفي ما يلي أهم النسب المستخدمة في التحليل المالي:

- **نسب السيولة (سيولة العميل):** تقيس هذه النسب قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل، وذلك من خلال النسب التالية:

- **نسبة التداول:** تقيس هذه النسبة مدى لجوء العميل إلى الائتمان قصير الأجل لتمويل دورته التشغيلية، كما تعبر عن حد الأمان الذي يضمنه العميل للبنك على ما ذمته من ائتمان قصير الأجل وتعطى بالعلاقة التالية:[1]

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

حيث تمثل الأصول المتداولة: قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق + القيم الجاهزة

- **نسبة السيولة السريعة:** تعبر هذه النسبة عن سيولة العميل الحقيقية أو الفورية، وهي تمثل أكثر مقياسا تحفظا للسيولة لاستبعادها الأصول الأقل سيولة (المخزونات) وتعطى بالعلاقة التالية:[2]

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزونات}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

[1]– مسعودي عبد الباسط عبد الصمد، قويدر عياش، نفس المرجع السابق، ص515.

[2]– مهند حنا عيسى، **إدارة مخاطر المحافظ المالية**، دار الراية، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص 106.

- **نسب النشاط:**

تتميز هذه النسب بكونها تأخذ البعد الزمني بعين الاعتبار عند تحليل القوائم المالية ومن بينها نجد:

- **معدل دوران المخزون:** يقيس قدرة العميل على سبيل مخزونه السلعي وهذا يضمن سيولته، وكلما زادت هذه النسبة كلما قلت احتمالات العمر المالي، ويتم حساب هذا المعدل من خلال العلاقة التالية:[1]

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{كلفة البضاعة المباعة}}{\text{متوسط المخزون السلعي}}$$

حيث كلفة البضاعة = (المخزون الأولي + المشتريات) – المخزون النهائي.

- **متوسط فترة التحصيل:** تعبر عن الأيام اللازمة لتحصيل الذمم المدينة للعميل، وكلما انخفضت فترة التحصيل دل ذلك على كفاءة العميل في تحصيل مستحقاته، ويحسب هذا المعدل بالعلاقة التالية:[2]

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{\text{الذمم المدينة}}{\text{المبيعات الآجلة}} \times 360$$

- **معدل دوران الأصول الثابتة:** يستخدم هذا المقياس لقياس مدى كفاءة العميل في استخدام أصوله الثابتة لتوليد الأرباح ويحسب كما يلي:[3]

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{الإيرادات}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

[1]– هاجر زرارقي، نفس المرجع السابق، ص 129.

[2]– المرجع نفسه، ص 130.

[3]– المرجع نفسه ، ص130.

- **معدل دوران الأصول المتداولة:** يعبر هذا المعدل على مدى كفاءة العميل في استخدام أصوله المتداولة في توليد الأرباح ويحسب كما يلي:[1]

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{الإيرادات}}{\text{الأصول المتداولة}}$$

1- **نسب الربحية:** تعكس نسب الربحية الأداء الكلي للعميل، حيث تقيس فعالية وكفاءة العميل في اتخاذ القرارات الاستثمارية والتشغيلية والتمويلية وبالتالي مقدرته على تحقيق الأرباح، وتتمثل هذه النسب في:[2]

- **معدل العائد على حقوق الملكية (المردودية المالية):** تستخدم لمعرفة مدى اعتماد العميل على أموال الغير في تمويل استثماراته، ويرتبط هذا المؤشر بالعائد على الأصول(ROA) ، ومضاعف حقوق الملكية (EM).

يرتبط مؤشر العائد على الأصول ROA بمؤشرين هما:

✓ **هامش الربحPM:** والذي يعكس مدى قدرة العميل في إدارة التكاليف ويعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{هامش الربح PM} = \frac{\text{الدخل الصافي}}{\text{اجمالي الإيرادات}}$$

✓ **منفعة الأصولAU:** والذي يدل على الاستعمال الأفضل للأصول، ويعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{منفعة الأصولAU} = \frac{\text{اجمالي الإيرادات}}{\text{اجمالي الاصول}}$$

وعليه فان معدل العائد على الأصول ROA يحسب كما يلي:

[1]- عاطف وليم اندراوس، **التمويل والإدارة المالية للمؤسسات**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص 97.

[2]- مسعودي عبد الباسط عبد الصمد، قويدر عياش، نفس المرجع السابق، ص 517-518.

معدل العائد على الأصول ROA = هامش الربح PM × منفعة الأصول AU

أما مضاعف حقوق الملكية EM فيحسب كما يلي:

$$\text{مضاعف حقوق الملكية EM} = \frac{\text{اجمالي الاصول}}{\text{حقوق الملكية}}$$

من خلال مما سبق يمكن حساب معدل العائد على حقوق الملكية من خلال العلاقة التالية:

معدل العائد على حقوق الملكية = معدل العائد على الأصولROA × مضاعف حقوق الملكيةEM

أو :

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{اجمالي الايرادات}}{\text{اجمالي الاصول}} \times \frac{\text{الدخل الصافي}}{\text{اجمالي الايرادات}} \times \frac{\text{اجمالي الاصول}}{\text{حقوق الملكية}}$$

أو:

معدل العائد على حقوق الملكية = (AU) × (PM)× (EM)

- **معدل العائد على الاستثمار (المردودية الاقتصادية):** يعبر هذا المعدل على قدرة العميل في استغلال الأموال المتاحة لديه في خلق الربح التشغيلي، فيحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على الاستثمار} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الاصول}}$$

تعبر هذه النسبة عن مردودية الاستثمارات من الناحية الاقتصادية فقط، وبما ان البنوك الإسلامية تهدف إلى تحقيق التنمية الاجتماعية بالموازاة مع التنمية الاقتصادية، فان هذا المؤشر غير كاف لتقييم الاستثمارات، بل يجب دراسة تحليلية لدور الاستثمارات في تحقيق التنمية الاجتماعية، وهذا ما يؤدي إلى حساب نسبة عائدات الاستثمارات إلى مجموع الاستثمارات كالآتي:

$$\text{نسبة عائد الاستثمارات إلى مجموع الاستثمارات} = \frac{\text{عائد الإستثمارات}}{\text{مجموع الإستثمارات}} \times 100$$

نسب المديونية:

تعبر نسب المديونية عن السياسة التمويلية للعميل، وقدرته على الوفاء بالتزاماته على المدى الطويل، وذلك من خلال النسب التالية:[1]

- **نسبة الاقتراض (القدرة على السداد):** تعكس مدى اعتماد العميل طالب الائتمان على أموال الغير في تمويل أصوله، وكذا درجة الأمان التي يتمتع بها في المدى القصير والطويل، وتحسب كالآتي:

$$\text{القدرة على السداد} = \frac{\text{مجموع الأصول}}{\text{مجموع الديون}}$$

- **نسبة الديون إلى رأس المال:** تعتبر هذه النسبة مؤشرا قويا على مدى قوة المركز المالي للعميل، حيث تعتبر الأموال الخاصة ضمانا للبنك الإسلامي، فانخفاض هذه النسبة يدل على انخفاض المخاطر، وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة الديون إلى رأس المال} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

حيث تشمل الأموال الخاصة: رأس المال، الأرباح المحتجزة، الاحتياجات والمخصصات.

- نسبة الاستقلال المالي: تعبر هذه النسبة عن الاستقلالية المالية التي يتمتع بها العميل طالب الائتمان، ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته، ونعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الاستقلال المالي} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$$

[1]– مسعودي عبد الباسط عبد الصمد، قويدر عياش، نفس المرجع السابق، ص 518.

ثانيا: الأنظمة الخبيرة:

تستخدم البنوك الإسلامية كغيرها من البنوك الأنظمة الخبيرة لاتخاذ قرار منح الائتمان وتقييم العملاء باستعمال المعلومات المحاسبية والمالية، وهي طريقة كمية تقوم على الاستنتاج المنطقي.

يعتمد النموذج على آراء الخبراء للوصول إلى قواعد اتخاذ قرار منح الائتمان وأنظمة تقييم المخاطر، وذلك عن طريق استجواب ذوي الخبرة (مسئولي إدارة الائتمان بالبنك) حول تجاربهم في مجال منح الائتمان وأنظمتهم في تقييم المخاطر الناجمة عنه.

حتى يتمكن نظام الخبرة من العمل لا بد له من قاعدة معارف تجمع قواعد وأعمال ناتجة عن النماذج المعيارية ومحرك الاستدلال الذي يعد الجزء المركزي لنظام الخبرة.[1]

ثالثا: نموذج Alman et Mc Gough 1974:

الذي بموجبه توصل إلى المعادلة التالية:[2]

$$Z=0.012X1+0.014X2+0.033X3+0.006X4+0.010X5$$

[1]– هاجر زرارقي، نفس المرجع السابق، ص133.

[2]– ياسر عوض الله بشير السماني، **دور نماذج التحليل المالي في التنبؤ بالفشل المالي لشركات المساهمة –دراسة تطبيقية بشركة مجموعة سوداتل للاتصالات المحدودة–**، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة النيلين، السودان، 2018، ص 40–41.

والجدول الموالي يوضح متغيرات النموذج:

الجدول رقم 03: متغيرات نموذج التحليل المميز Zscore

المتغير	النسبة
X1	رأس المال / العامل لمجموع الأصول سنة النشاط
X2	الأرباح المحتجزة / مجموع الأصول
X3	EBIE / مجموع الأصول
X4	القيمة السوقية للأسهم / مجموع الخصوم
X5	المبيعات / مجموع الأصول
Z	دليل أو مؤشر الإستراتيجية

المصدر: حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي: تقييم الأداء المالي والتنبؤ بالفشل المالي، مؤسسة الرواق، عمان، 2000، ص 299.

وبموجب هذا النموذج يتم تصنيف المؤسسات إلى 3 فئات:

- المؤسسات الناجحة والقادرة على الاستثمار $Z \leq 2.6875$
- المؤسسات الفاشلة يصعب تحديد وضعيتها $1.81 < Z < 2.6875$
- المؤسسات الفاشلة التي يحتمل إفلاسها $Z < 1.81$

وقد اثبت هذا النموذج قدرته على التنبؤ بحوادث الإفلاس في حدود 82% قبل سنة من حدوث الإفلاس وبنسبة 58% قبل سنتين من وقوعها.

وهذه الطريقة اقرب إلى طريقة نموذج التنقيط، حيث هي تحليل إحصائية تسمح بإعطاء نقطة لكل زبون تعبر عن درجة الملائمة المالية وتساعد هذه الطريقة مؤسسة الإقراض على مراقبة وتوقع عجز المقترضين عن الوفاء بالتزاماتهم.

3.2. الطرق الحديثة لتحليل المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية:

أولا: النموذج المعياري أو النمطي:

وفقا لهذا الأسلوب فان استخدام التقييمات الائتمانية الخارجية يساعد على التمييز بين المخاطر الائتمانية وفئاتها، بحيث يكون لكل فئة وزن مخاطر خاص بها، والجدول الموالي يوضح أوزان ترجيح الأصول وفقا للأسلوب المعياري:

الجدول رقم 04: أوزان ترجيح الأصول بالمخاطر وفقا للأسلوب المعياري:

المطالبات على	أوزان الترجيح					
	AAA إلى AA	+A إلى-A	+BBB إلى -BBB	+BB إلى -BB	أقل من -B	غير خاضع للتقييم
الحكومات	%0	%20	%50	%100	%150	%100
البنوك (الخيار1)	%20	%50	%100	%100	%150	%100
البنوك (الخيار2) مطالبات لأكثر من 3 شهور	%20	%50	%50	%100	%150	%50
المؤسسات	%20	%100	%100	%100	%150	%100

Source: Gerard Parizeau, La Gestion De Risque Du Crédit ET La Stabilité Du Système Financier International, HEC, canada, 2000,p.34.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ عدة مستويات للتصنيف الائتماني وهي كما يلي:[1]

- **المستوى الأول ممتاز "AAA"**: هي أعلى درجة لتقييم الملاءة الائتمانية للعميل طالب الائتمان، حيث يتمتع هذا الأخير بقدرة كبيرة جدا على السداد فعلى سبيل المثال: الوزن الترجيحي لمخاطر الحكومات.
- **المستوى الثاني جيد جدا "AA"**: تمثل هذه الدرجة تقييما جيدا جدا للملاءة، حيث يتمتع صاحبها بقدرة عالية على الوفاء بالتزاماته في تاريخ استحقاقها، وهي لا تختلف كثيرا عن سابقتها.

[1]- هاجر زرارقي، نفس المرجع السابق، ص 136-137.

- **المستوى الثالث جيد "A"**: يمثل هذا التقييم درجة جيدة من الملاءة، حيث يتمتع صاحبها بقدرة عالية في الوفاء بالتزاماته، غير أنها عرضة أكثر لآثار أي تغيرات غير مواتية في الأوضاع الاقتصادية والمالية.
- **المستوى الرابع مقبول"BBB"**: هي درجة مرضية للملاءة، ألا أن أي تغيير غير مواتي في الأوضاع الاقتصادية والمالية قد يؤثر على قدرة العميل على السداد.
- **المستوى الخامس مقبول بحذر"BB"**: يشير هذا التصنيف إلى شكوك في قدرة العميل في الوفاء بالتزاماته في تاريخ استحقاقها، وبالتالي تكون التزامات العميل محفوفة بالمخاطر الائتمانية.
- **المستوى السادس "تسهيلات تحتاج إلى الاهتمام ورعاية الإدارةB"**: تشير هذه الدرجة إلى ازدياد الشكوك في قدرة العميل في الوفاء بالتزاماته، ولا تتوفر الحماية الكافية لهذه الالتزامات في حالة وقوع تغييرات غير مواتية في الأوضاع الاقتصادية والمالية، كما ان هذه الالتزامات هي أكثر عرضة من سابقتها من حيث تعرضها للمخاطر الائتمانية.
- **المستوى السابع "تسهيلات تحت رعاية خاصة CCC"**: هي درجة ائتمان مقبولة نوعا ما تتطلب متابعة مستمرة لأوضاع العميل، ويرجع ذلك إلى أسباب كثيرة منها: ضعف في الربحية، انخفاض التدفقات النقدية، نقص الضمانات المطلوبة، نشاط حديث للعميل...
- **المستوى الثامن "تسهيلات دون المستوى القياسي CC"**: هي درجة تصنيف تحت المستوى بسبب تدهور قدرة العميل في السداد، حيث تظهر عليه مؤشرات بداية التعثر المالي، كانخفاض قيمة الضمانات، عدم القدرة في الحصول على تمويلات جديدة، تأخر في سداد بعض الالتزامات...
- **المستوى التاسع "تسهيلات مشكوك فيها C"**: هي درجة تصنيف متدنية تحت المستوى، حيث تظهر على العميل مؤشرات العجز عن السداد (خسارة مالية، المديونية عالية، انخفاض مستوى النشاط...).

- **المستوى العاشر "إفلاس وتعثر D"**: هي أدنى درجة لتقييم الملاءة، حيث تنعدم فيها كل احتمالات السداد، إما بسبب إفلاس العميل أو وفاته أو تأخره عن السداد لمدة تتجاوز السنة.

ثانيا: نموذج التقييم الداخلي الأساسي والمتقدم:

يتضمن هذا الأسلوب تقدير البنك للمخاطر المرتبطة بعملائه طالبي الائتمان لتجنب منح الائتمان للعملاء ذوي المخاطر العالية، وهو يستخدم بترخيص من السلطات الرقابية.

يعتمد هذا النموذج على مقاييس الخسارة المتوقعة (EL) والخسارة غير المتوقعة(UL) حيث تمثل الخسارة المتوقعة المبالغ التي يتوقع البنك خسارتها خلال فترة زمنية معينة، وتحسب بالعلاقة التالية:[1]

$$EL = PD \times LGD \times EAD$$

حيث :

PD: احتمال التعثر عن الدفع.

LGD: الخسارة عند حدوث التعثر.

EAD: التعرض منذ التعثر.

أما الخسارة الغير متوقعة فهي مقدار التذبذب وتقاس بالانحراف المعياري للتوزيع الاحتمالي للخسائر وتعطى بالعلاقة التالية:[2]

$$UI = \sqrt{PD\ (1 - PD)} \times EAD \times LGD$$

يشتمل النموذج على العناصر التالية:

[1]- هاجر زرارقي، نفس المرجع السابق، ص 138.

[2]- هاجر زرارقي، نفس المرجع نفسه، ص 138.

- تصنيف التعرضات للمخاطر، حيث يختلف تحديد المدخلات في المنهجين الأساسي والمتقدم، ويمكن توضيح ذلك من الجدول رقم01.
- لكل فئة تتعرض للمخاطر تقديرات مخاطرة يجب على المصرف القيام بها باستخدام معايير دولية أو تقديراته الداخلية.
- دوال أوزان المخاطر وهي التي تقوم بتحويل مكونات المخاطر إلى أصول مرجحة بالمخاطر، وتتمثل مكونات المخاطر لهذا النموذج في: احتمال التعثر عند الدفع، الخسارة عند حدوث التعثر، حجم الأصول المعرضة للمخاطر عند التعثر، الاستحقاق الفعلي.
- الحد الأدنى للمتطلبات حتى يستطيع البنك أن يستخدم أسلوب التصنيف الداخلي لكل فئة من الأصول.

الجدول رقم 05: تصنيف المدخلات وفقا للمنهج الداخلي الأساسي والمتقدم

المدخلات	الجهة التي تقوم بتحديد كل مدخل	
	وفقا للمنهج الأساسي	وفقا للمنهج المتقدم
احتمال التعثر عند الدفع(PD)	البنوك	
الخسارة عند حدوث التعثر(LGD)	السلطة الرقابية	البنوك
حجم الأصول المعرضة للمخاطر عند التعثر(EAD)	السلطة الرقابية	البنوك
الاستحقاق الفعلي(M)	السلطة الرقابية مع إمكانية تفويض البنوك في تحديدها	البنوك

المصدر: سمير الشاهد، **البنوك الإسلامية وتحديات بازل 2**، حولية البركة، مجلة متخصصة بفقه المعاملات والعمل المصرفي الإسلامي، خاصة بأبحاث ندوات البركة، العدد 8، 2006، ص271.

إن طريقة التصنيف الداخلي (الأساسي أو المتقدم) هي التي تلاءم طبيعة المخاطر في البنوك الإسلامية، غير أن الطريقة المعيارية هي الأسهل في التطبيق.

أما طريقة التصنيف الداخلي فهي تحتاج إلى نظم وتقنيات متقدمة في إدارة المخاطر وكفاءة عالية لنظم المعلومات لقياس احتمالات احتمال التعثر عند الدفع(PD)، الخسارة عند حدوث التعثر(LGD)، حجم الأصول المعرضة للمخاطر عند التعثر(EAD)، الاستحقاق الفعلي(M).

ثالثا: التقييم باستخدام العائد المعدل وفق المخاطر على رأس المال RAROC:

تستخدم البنوك الإسلامية العائد المعدل وفق المخاطر على رأس المال RAROC لإدارة مخاطرها الائتمانية، حيث يقيس هذا المعدل المخاطر من خلال احتساب المفاضلة بين المخاطرة والعائد من عدة موجودات وأنشطة، كما يعطي قاعدة اقتصادية لقياس كل المخاطر ذات الصلة بطريقة منسجمة، ويعتبر أداة للمسيرين تمكنهم من صنع القرارات السليمة الخاصة بالموازنة بين المخاطرة والعائد لمختلف الأصول.

ويعرف معدل العائد المعدل على انه النسبة بين العائد المعدل على مخاطر أصل مالي في فترة زمنية معينة وقيمة الخسائر غير المتوقعة أو رأس المال الاقتصادي وفقا للعلاقة التالية:[1]

RAROC = العائد المعدل / رأس المال الاقتصادي

RAROC = (النتيجة – المؤونات الاقتصادية) / رأس المال الخاص الاقتصادي

يعرف رأس المال الخاص الاقتصادي على انه: حجم الأموال الخاصة التي تسمح بتغطية كافة المخاطر الفعلية التي يحتمل أن يتعرض لها البنك وذلك عند مجال ثقة معلوم الأمر الذي يعتمد على عاملين رئيسين:

- تحديد المخاطر الواجب تغطيتها.
- القياس الموضوعي لكافة المخاطر الفعلية.

[1]– طارق الله خان، حبيب أحمد، **إدارة المخاط: تحليل قضايا في الصناعة المالية والإسلامية**، المعهد الإسلامي للتنمية للبحوث والتدريب، مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة، السعودية، الطبعة الأولى، 2003، ص 162.

ثم بعد ذلك نقوم بمقارنة (RAROC) مع المعدل المرجعي الذي يقيس تكلفة الأموال أو تكلفة الفرصة البديلة للحصول على أسهم البنك من طرف المستثمرين، كما يمكن أيضا اخذ التكلفة المتوسطة المرجحة كمعدل مرجعي أي تكلفة الأموال الخاصة زائد تكلفة الأموال المقترضة مرجحة على أساس وزن كل مصدر.

من خلال مما سبق يمكن أن نقول بان طريقة (RAROC) تهدف بشكل رئيسي إلى الوصول للعقلانية والرشادة في إجراءات منح الائتمان من خلال الموازنة بين العائد والمخاطرة بحيث تصبح أكثر شفافية في المفاوضات بين المصرف وطالب الائتمان.

المطلب الثالث: طرق إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية:

- التنويع وتوزيع الاستثمار

تعتبر فكرة التنويع أهم وسيلة لمواجهة المخاطر الائتمانية، كما يضمن التنويع وتوزيع الاستثمار للبنوك الإسلامية تحقيق أهداف الاستمرار والمنافسة وذلك عن طريق إستراتيجية الاستثمار قصيرة وطويلة الأجل وتنويع صيغ التمويل. يتم التنويع إما بشكل مرتبط بطبيعة نشاط البنك أو بشكل غير مرتبط بنشاطه، حيث يكون التنويع مرتبط بالنشاط من خلال التنويع في محفظته الائتمانية إما على أساس القطاعات، حيث يمكنها تقليل المخاطر من خلال منع تركز الائتمان على قطاع واحد أو على مجموعة معينة من العملاء، أو على أساس تنويع المناطق الجغرافية وذلك بفتح نوافذ أو فروع في مختلف المناطق، أو تنويع على أساس الآجال والربحية من خلال الاستغلال الأمثل لصيغ التمويل الإسلامية المختلفة، أو توزيع سلطات القرار بمنح الائتمان لمستويات مختلفة المخاطر. أما بالنسبة للتنويع غير المرتبط بنشاط البنك فهو يشمل كافة الأنشطة الأخرى التي يمكن للبنك

الإسلامي أن يمولها وان كانت غير مالية مثل: إقامة المدارس والمعاهد والمستشفيات وغيرها. [1]

- تكوين مخصصات لمواجهة المخاطر المحتملة

تقوم البنوك الإسلامية باقتطاع نسبة كافية من الأرباح لتدعيم مركزها المالي، ومواجهة المخاطر المحتملة بما فيها مخاطر الائتمان، بحيث تقوم بدراسة احتياجاتها من السيولة وتصنيف آجال استحقاقات ودائعها ودراسة مواسم السحب والإيداع، بالإضافة إلى دراسة معايير التنبؤ بالمخاطر الائتمانية.[2]

- التأمين التكافلي

تستخدم البنوك الإسلامية التأمين التكافلي كوسيلة لتخفيف الخطر، وهو عقد يقوم على اجتماع عدد من المؤمنين الذين يتعرضون لمخاطر متشابهة، يلتزمون بدفع قسط معين، تتولى شركة التامين في هذه الحالة إدارة هذه العقود عن طريق توظيف الأقساط المجمعة وتعويض المتضررين، وفي النهاية يتم اقتسام ربح أو خسارة النشاط مابين المؤمنين، بينما الشركة تحصل على اجر نظير جهدها في الإدارة.[3]

- البدائل الشرعية للمشتقات المالية

أوجدت البنوك الإسلامية بدائل شرعية للمشتقات المالية التي تستخدمها البنوك التقليدية لإدارة مخاطر الائتمان والسيطرة عليها، وتتمثل هذه البدائل في: [4]

أ. عقود الخطوتين: تقوم البنوك الإسلامية بشراء أصل مرابحة ويبيع مرابحة، وتنطبق هذه العقود على المرابحة والإستصناع والسلم.

---

[1]- بوسعدية مسعود، حميدي أمينة، **واقع إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية –دراسة حالة بنك البركة الجزائري–**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية وبنوك، جامعة المسيلة، 2018-2019، ص 42-43.

[2]- هاجر زرارقي، نفس المرجع السابق، ص 147.

[3]- يحياوي وفاء، نفس المرجع السابق، ص 77.

[4]- بدر الدين قرشي مصطفى، **التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية**، ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية، النسخة 04، السودان، المنعقد بتاريخ 5-6 أفريل 2012، ص 16.

ب. التحوط بالعربون: تستخدم البنوك الإسلامية العربون كأداة ضد مخاطرها بما في ذلك مخاطر الائتمان، حيث يأخذ البنك جزءا من ثمن السلعة التي يريد بيعها، فإذا تم البيع يدخل العربون في سعر السلعة أما إذا لم يتم البيع فالعربون هنا تعويض للبائع (البنك) عن الضرر الذي لحق به جزاء تخلف المشتري عن التزاماته.

يستخدم العربون في المرابحة والإجارة والاستصناع، أما في السلم فهو لا يجوز ما لم يشترط ذلك البائع، وإلا وقع في الربا.[1]

ت. التصكيك: تستخدم البنوك الإسلامية الصكوك بمختلف أنواعها لتقليل المخاطر التي تتعرض لها، حيث يقوم البنك بتحويل موجوداته غير السائلة إلى أوراق مالية (صكوك) يمكن تداولها

حسب أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك بهدف التقليل من المخاطر الائتمانية والحصول على السيولة.[2]

- **معالجة المخاطر التعاقدية**

حيث تقوم البنوك الإسلامية بتضمين العقود ببعض البنود المشروعة للتقليل من مخاطر الائتمان المتوقع حدوثها، من أمثلة ذلك: الأخذ بالوعد الملزم، دفع هامش الجدية، تقسيط الثمن، تنازل البنك عن جزء من الربح في حالة السداد المبكر. كما تتحرى البنوك الإسلامية الدقة في صياغة العقود والتوثيق القانوني لها، ومتابعة الوثائق الخاصة بالمخاطر والرهونات والضمانات وغيرها. [3]

[1]– طارق الله خان، حبيب أحمد، نفس المرجع السابق، ص 157–158.

[2]– بريكي عبلة، فريد شعبان، **إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية،** الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 19، 2018، ص 07.

[3]– مفتاح صالح، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، ورقة علمية مقدمة في الملتقى العلمي الدولي "الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"،** جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20–21 أكتوبر 2009، ص 13.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل، توصلنا إلى مجموعة من النتائج، أهمها:

– عرفت الصيرفة الإسلامية نموا وتطورا سريعا وانتشارا واسعا، حيث يلاحظ أن هناك اهتماما عالميا بهذه الصناعة مما أدى إلى ارتفاع عدد البنوك الإسلامية من بنك واحد سنة1963 إلى 1545 بنك خلال سنة 2019؛

– تعرف الصيرفة الإسلامية بالجزائر نجاحا محدودا ومتواضعا نظرا لعدم التوفيق بين الأسس النظرية والتطبيق العملي، وكذا وجود العديد من المعوقات الداخلية والخارجية، التنظيمية والتشريعية؛

– تتمثل صيغ التمويل الإسلامي في: الصيغ القائمة على مبدأ المشاركة والمتمثلة في: (التمويل بالمضاربة، المشاركة، المزارعة والمساقاة) وكذلك الصيغ القائمة على مبدأ فقه البيوع (التمويل بالمرابحة والسلم) بالإضافة إلى الصيغ القائمة على مبدأ فقه الإجارة (التمويل بالإجارة والإستصناع) ؛

– تواجه البنوك الإسلامية مجموعة من المخاطر تتمثل في: مخاطر التمويل بالاستصناع، المرابحة، السلم، الإجارة، المضاربة والمشاركة؛

– يتم قياس مجموعة من المقاييس، منها: قياس المخاطر الائتمانية للذمم المدينة الناتجة عن عقد المرابحة، الذمم المدينة الناتجة عن عقد السلم، الذمم المدينة الناتجة عن عقد الاستصناع وكذلك الذمم المدينة الناتجة عن عقد الإجارة؛

– تتم إدارة مخاطر التمويل الإسلامي باستخدام مجموعة من الأساليب منها:التنويع وتوزيع الاستثمار، تكوين مخصصات لمواجهة المخاطر المحتملة، بالإضافة إلى التأمين التكافلي وكذلك البدائل الشرعية للمشتقات المالية، وفي الأخير معالجة المخاطر التعاقدية؛

الخاتمة

خاتمة:

إن موضوع إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية من أكثر المواضيع المهمة في الوقت الراهن وخاصة بعد الأزمة المالية التي مست العالم، إذ تعتبر هذه المخاطر أمرا ملازما للعمل البنكي، الأمر الذي فرض على إدارات البنوك إعطاءها العناية التي تستحقها نظرا لما تسببه من أضرار مالية والتي بدورها تنعكس سلبا على ربحيتها، كما أن إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية ملزمة على استخدام وسائل محددة للتعامل مع مخاطر الائتمان والسيطرة عليها وذلك ضمن قيود الشريعة الإسلامية، وهذا ما يبرز محدودية الطرق الحالية التي تستخدمها إدارة المخاطر الائتمانية للتعامل مع هذه المخاطر، إذ يعتبر جوهر إدارة المخاطر البنكية بالبنوك الإسلامية والمحاور الرئيسية لها وأسسها (مراحل إدارة المخاطر الائتمانية، طرق التحليل والتقييم) لا يختلف كثيرا عن البنوك التقليدية، إلا فيما يتعارض مع ضوابط العمل البنكي الإسلامي.

وقد تمحور الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في تحليل واقع إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية، وقد تناولت الدراسة لهذا المفهوم والذي يشمل التعريف بالبنوك الإسلامية وأساسيات إدارة المخاطر الائتمانية، والتحليل وطرق إدارة هذه المخاطر الائتمانية.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات يتم ذكرها فيما يلي:

أولا: النتائج

أسفرت الدراسة على مجموعة من النتائج، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- البنوك الإسلامية هي عبارة عن مؤسسات مالية تقوم بدور الوساطة من خلال جذب مدخرات الأفراد والمؤسسات وتوظيفها واستثمارها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية بهدف تحقيق التنمية والعدالة والتكافل الاجتماعي؛

- تتنوع مصادر الأموال في البنوك الإسلامية بين المصادر الداخلية والمصادر الخارجية، حيث تعد هذه الموارد القاعدة التي يقوم عليها المركز المالي للبنك الذي يعمل جاهدا على دعمها باستمرار؛

- يخضع العمل البنكي الإسلامي لمجوعة من الضوابط والمبادئ الشريعة، الأمر الذي انعكس على طبيعة المخاطر التي يتعرض لها وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛

- تتعامل البنوك الإسلامية بصيغ تمويلية تعكس رسالتها منها ما هو قائم على مبدأ المشاركة ومنها ما هو قائم على مبدأ فقه البيوع والأخرى على مبدأ فقه الإجارة؛

- إن تقنيات التمويل التي تطرحها البنوك الإسلامية من صيغ المشاركات والبيوع والإيجار، تركز على قواعد الفقه الإسلامي؛

- استطاعت البنوك الإسلامية إلى حد ما تكييف المعايير والممارسات العالمية لإدارة المخاطر التي تتلائم مع طبيعة ممارستها؛

- تستخدم البنوك الإسلامية أساليب متميزة لقياس المخاطر الائتمانية تتوافق مع أسس علمية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية؛

- تقوم البنوك الإسلامية بإدارة مخاطر الائتمان التي تتعرض لها عند ممارستها لأنشطتها البنكية وفقا للمعايير والممارسات العالمية التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية من جهة ومعايير المؤسسات المالية الإسلامية من جهة أخرى وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة؛

ثانيا: التوصيات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها، سنحاول تقديم بعض التوصيات كما يلي:

- تشجيع البحث في مجال الاقتصاد الإسلامي عموما والبنوك الإسلامية خصوصا، عن طريق تكثيف الملتقيات والندوات التي تعالج مثل هذه المواضيع وإدخالها في الدراسات الجامعية؛

- اعتماد مرجعية فقهية موحدة للبنوك الإسلامية، لتفادي تضارب الآراء الفقهية والدخول في الحرج الشرعي؛

- تحسيس السلطات النقدية بخصوصية العمل البنكي الإسلامي وضرورة تكييف قوانينها حسب طبيعة ومبادئ هذه الأعمال في الدول التي تعمل وفق نظام بنكي تقليدي؛

- إنشاء قاعدة للبيانات المتعلقة بهذه البنوك حتى يسهل البحث فيها وتطويرها؛

- لابد من زيادة خلايا البحث والتطوير للصيرفة الإسلامية، بهدف تطوير الصيغ الحالية وابتكار منتجات جديدة تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية من جهة، والتغيرات التكنولوجية والاقتصادية من جهة أخرى؛
- ضرورة تهيئة البيئة المناسبة لإدارة المخاطر في البنك الإسلامي؛
- الاهتمام بتدريب الموظفين المسؤولين في إدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية لاطلاعهم على كل ما هو جديد في مجال إدارة المخاطر؛
- توفير خطط وأدوات وسياسات مناسبة مع المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها والمخاطر المستقبلية التي يمكن أن تواجهها؛

ثالثا: آفاق الدراسة:

لقد تبين لنا أثناء الخوض في هذه الدراسة، وجود بعض العناصر التي لازالت بحاجة لمزيد من البحث، والتي سنحاول تقديمها كما يلي:

- البحث في أسس إنشاء هيئة عالمية موحدة للإفتاء في المعاملات المالية؛
- البحث في إدخال التخصص على عمل البنوك الإسلامية؛

البحث في إنشاء بنوك إسلامية للتمويل الأصغر؛.

قائمة
المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: القران الكريم:

1. سورة البقرة، الآية276.

ثانيا: المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. إبراهيم عبد اللطيف إبراهيم العبيدي، **المصرفية الإسلامية مفاهيمها وخصائصها وتطبيقاتها**، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، الطبعة الأولى، 2015.
2. إبراهيم كراسنة، **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، الإمارات: أبو ظبي، مارس 2006.
3. أحمد صبحي العيادي، **إدارة العمليات المصرفية**، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
4. أحمد محمد المصري، **إدارة البنوك التجارية والإسلامية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006.
5. أمين عبد الله، **إدارة المخاطرة الائتمانية: الإطار- القياس- التحليل**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان،الطبعة الأولى ، 2016.
6. حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي: تقييم الأداء المالي والتنبؤ بالفشل المالي**، مؤسسة الرواق، عمان، 2000.
7. حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2002.
8. سليمان ناصر، **تطور صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية**، نشر جمعية التراث، غرداية، الطبعة الأولى، 2002.
9. سمير حسون، **الاقتصاد السياسي في النقود والبنوك**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2004.

10. شقيري نوري موسى وآخرون، **إدارة المخاطر**، دار المسيرة، عمان، الطبعة الأولى، 2012.

11. ضياء مجيد، **البنوك الإسلامية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001.

12. طارق الله خان، حبيب أحمد، **إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية والإسلامية**، المعهد الإسلامي للتنمية للبحوث والتدريب، مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة، السعودية، الطبعة الأولى، 2003.

13. عائشة الشرقاوي المالقي، **البنوك الإسلامية –التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق–**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، الطبعة الأولى، 2000.

14. عاطف وليم اندراوس، **التمويل والإدارة المالية للمؤسسات**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006.

15. عبد الله خبابة، الاقتصاد المصرفي: البنوك الإلكترونية والبنوك التجارية والسياسية النقدية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.

16. عدنان تايه النعيمي، **إدارة الائتمان**، دار المسيرة، عمان، الطبعة الأولى، 2010.

17. فضل عبد الكريم محمد البشير، **إدارة المخاطر في النظام المالي الإسلامي**، منشورات جامعة السودان المفتوحة، الطبعة الأولى، 2015.

18. فلاح حسين الحيبني، مؤيد عبد الزهن الدوري، **إدارة البنوك**، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثانية، 2003.

19. قادري محمد الطاهر، جعيد البشير، كاكي عبد الكريم، **المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول**، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2014.

20. محمد داود عثمان، **إدارة وتحليل الائتمان والمخاطر**، دار الفكر، ط1، عمان، الأردن، 2013.

21. محمد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية**، دار المسيرة، عمان، الطبعة الرابعة، 2013.

22. مهند حنا عيسى، **إدارة مخاطر المحافظ المالية**، دار الراية، عمان، الطبعة الأولى، 2010.

المجلات والدوريات العلمية:

1. السبتي وسيلة، أبركان محمد، **البدائل التمويلية المتاحة في ظل الاقتصاد الإسلامي**، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، العدد01- 2019.

2. بريكي عبلة، فريد شعبان، **إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 19، 2018.

3. بنابي فتيحة، **بدائل التمويل في البنوك الإسلامية وواقعها في الجزائر**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي –جامعة المسيلة– العدد 01 مارس 2017.

4. بن عزي إكرام، بلدغم فتحي، **مكانة الصيرفة الإسلامية ودورها في تفعيل النشاط المصرفي –تقييم تجربة الجزائر–**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 03/ العدد 01-2018.

5. سمير الشاهد، **البنوك الإسلامية وتحديات بازل 2**، حولية البركة، مجلة متخصصة بفقه المعاملات والعمل المصرفي الإسلامي، خاصة بأبحاث ندوات البركة، العدد 8، 2006.

6. شريط عابد، بنية صبرينة، **أثر معايير الجدارة الائتمانية المعروفة بCs 5 على اتخاذ القرار الائتماني –دراسة ميدانية على عينة من البنوك الجزائرية–**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 02،2019.

7. عريس مختار، **صيغ التمويل الإسلامية في الجزائر حالة النظام المصرفي الجزائري**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، رقم N°04/2017.

8. محمد الهادي أحميدات، لبي رابح، **قراءة حول تطور الخدمات البنكية الإسلامية في الجزائر (حالة بنك البركة الجزائري خلال الفترة 1990-2013)** ، مجلة المناجير، العدد 02، 2014.

9. مسدون سيساني، إسماعيل بن قانة، **آفاق البنوك الإسلامية في العالم مع الإشارة للتجربة الجزائرية**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية SSN 2392-5302، 2018.

10. مسعودي عبد الباسط عبد الصمد، قويدر عياش، **أساليب قياس المخاطر التقليدية في البنوك الإسلامية**، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد02، العدد 01، جانفي 2020، جامعة الأغواط، الجزائر.

11. نوال بن عمارة، **الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية**، مجلة الباحث، العدد التاسع، الجزائر، ورقلة، 2011.

مذكرات الماستر والماجستير والدكتوراة:

1. أمارة محمد يحي عاصي، **تقييم الأداء في المصارف الإسلامية (دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني)**، مذكرة ماجستير، جامعة حلب، سوريا، 2009- 2010.

2. باحمد ياسمينة، **إدارة مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية –دراسة حالة المصارف الإسلامية الخليجية من 2008-2017–**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية وتجارة دولية، جامعة أحمد درارية، أدرار، 2016-2017.

3. بوسعدية مسعود، حميدي أمينة، **واقع إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية – دراسة حالة بنك البركة الجزائري–**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية وبنوك، جامعة المسيلة، 2018-2019.

4. حاكمي نجيب، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية تخصص: مالية دولية، جامعة وهران، 2013-2014.

5. حفيان جهاد، **إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية –دراسة استبيانيه في مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة خلال سنة 2012–**، مذكرة ماستر في العلوم المالية، تخصص: مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011-2012.

6. خلوفي عبد الكريم، **محددات تمويل الاستثمار في البنوك الإسلامية دراسة حالة بنك البركة الجزائري–وكالة البليدة–**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة–، 2014– 2015.

7. زكرياء عزري، زبير بوقرة، **واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر وآليات تطويرها – دراسة حالة لعينة من البنوك التجارية بولاية المسيلة (BADR- BDL- BNA- CPA)–**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية وتجارة دولية، جامعة المسيلة، 2017–2018.

8. سندس ريحان باهي، **دراسة واقع فتح نوافذ إسلامية في البنوك التجارية –دراسة تجارب دولية رائدة (الإمارات، ماليزيا، بريطانيا، نيجيريا والجزائر)**– ، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص: إدارة مالية، جامعة أم البواقي، 2017–2018.

9. سوسن غربي، أساليب إدارة صيغ التمويل في البنوك الإسلامية (دراسة حالة بوكالة بنك البركة باتنة)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، 2013–2014.

10. شوقي بورقبة، **الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية –دراسة تطبيقية مقارنة–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010–2011.

11. هاجر زرارقي، **إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية –دراسة حالة بنك البركة الجزائري–**، مذكرة ماجيستير في العلوم التجارية، فرع: دراسات مالية ومحاسبة معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011–2012.

12. ياسر عوض الله بشير السماني، **دور نماذج التحليل المالي في التنبؤ بالفشل المالي لشركات المساهمة –دراسة تطبيقية بشركة مجموعة سوداتل للاتصالات المحدودة–**، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة النيلين، السودان، 2018.

13. يحياوي وفاء، **إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية –تجربة بنك البركة الجزائري–**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص: علوم التسيير، جامعة البليدة2، 2016-2017.

الملتقيات والمؤتمرات:

1. الأخضر لقليطي، حمزة غربي، **إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية –دراسة ميدانية–** ، ملتقى أسس وقواعد النظرية المالية الإسلامية، جامعة المسيلة.

2. بدر الدين قرشي مصطفى، **التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية،** ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية، النسخة 04، السودان، المنعقد بتاريخ 5-6 أفريل 2012.

3. بن علي بلعزوز، **التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية،** ورقة عمل بعنوان: إدارة المخاطر بالصناعة الإسلامية مدخل الهندسة المالية مقدمة بملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية بتاريخ: 5-6 أفريل 2012، النسخة الرابعة.

4. مفتاح صالح، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية،** ورقة علمية مقدمة في الملتقى العلمي الدولي "الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009.

5. نوال بن عمارة، **محاسبة البنوك الإسلامية،** ورقة عمل مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 22-23 أفريل 2003.

التقارير:

1. التقرير السنوي لبنك الجزائر 2019.

القوانين:

1. المرسوم الرئاسي رقم: 20-02 المؤرخ في 2020/03/15، المتضمن العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد16، تاريخ 2020/03/24.

ثالثا: المراجع باللغة الأجنبية:

livres:

1. Gerard Parizeau, **La Gestion De Risque Du Crédit ET La Stabilité Du Système Financier International**, HEC, canada, 2000.

Rapports:

1. ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY STABILITY REPORT Services Board, may 2016.

2. ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY STABILITY REPORT Services Board, may 2017.

3. ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY STABILITY REPORT Services Board, may 2018.

4. ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY STABILITY REPORT Services Board, july 2019.

5. ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY STABILITY REPORT Services Board, july 2020.

رابعا: المواقع الإلكترونية:

1. http://www.aljazairalyoum.com.

2. http://www.elbilad.net.

3. www.albaraka-bank.com.

4. www.alsalamalgeria.com.

الملخص:

تستهدف الدراسة التعرف على المخاطر الائتمانية التي تواجه البنوك الإسلامية، وكيفية إدارتها والتحكم فيها، وإلقاء الضوء على موضوع إدارة المخاطر من خلال عرض لأهم مفاهيم المخاطر الائتمانية التي تواجه العمل البنكي الإسلامي وكذلك الصيغ التمويلية التي تنفرد بها عن غيرها من البنوك التقليدية، كما تستهدف التعرف على مجموعة الأساليب التي يمكن للبنوك الإسلامية استعمالها لقياس وتحليل مخاطرها الائتمانية بالإضافة إلى طرق إدارتها.

Résumé:

L'étude vise à identifier les risques de crédit auxquels sont confrontées les banques islamiques, comment les gérer et les contrôler, et à éclairer la question de la gestion des risques en présentant les concepts les plus importants de risque de crédit auxquels les banques islamiques sont confrontées, ainsi que les formules de financement qui leur sont propres à partir d'autres banques traditionnelles. Un ensemble de méthodes que les banques islamiques peuvent utiliser pour mesurer et analyser leurs risques de crédit, en plus des méthodes pour les gérer.